# الباب الثالث

# مجتمعات محرومة والحق فى العمران

**1 تقييم حالة العمران**

تعريف المناطق العشوائية

الإحتياج إلى مؤشرات إجتماعية لحالة العمران

**2 العمران الخطر**

خطر الإنهيارات

2.1.1 كوارث عمرانية، نبذة تاريخية 1992 إلى 2013

2.1.2 تحليل عام من الإنهيارات 1؛ الأسباب الشائعة

2.1.3 تحليل عام من الإنهيارات 2؛ التوزيع الجغرافى للإنهيارات

2.1.4 توصيات بخصوص خطر الإنهيارات

خطر الإخلاء أو إعادة التوطين القسرى

2.2.1 أمن الحيازة

2.2.2 أنواع الإخلاء

2.2.3 التطوير العمرانى والإخلاء؛ نبذة تاريخية 1993 إلى 2013

2.2.4 توصيات بخصوص الإخلاء أو إعادة التوطين القسرى

**3 العمران المحروم**

3.1 مياه الشرب

3.2 الصرف الصحى

3.3 الطاقة

"العشوائيات أساس البلد"

أحد سكان منطقة المزاريطة بالقاهرة (منطقة غير الرسمية)

"محافظ بورسعيد يشن حملة نظافة وإزالة عشوائيات"

عنوان مقال بجريدة الوفد، 28 أبريل، 2012

## 1 تقييم حالة العمران

فى الوقت الذى تزداد فيه حالة مدن وقرى مصر سوءاً، تزداد حالة عدم إستقرار المواطنين فى موطنهم. فالأخطار المختلفة والحرمان من المرافق الأساسية يهدد مجتمعات عدة، بما يؤثر سلباً على مستوى معيشتها ويدفع سكانها إلى هجرتها، طوعياً أو قسرياً. فهناك آلاف الأسر مهددة بالإخلاء فى أى لحظة ، كما تسكن مئآت الآلاف من الأسر فى رعب إنهيار مسكنهم نتيجة عوامل عدة، ورغم إنفاق المليارات فى مرافق مياه الشرب والصرف الصحى والطاقة، تعانى ملايين الأسر من نقص فى هذه الخدمات الأساسية، وأحياناً يكون هذا الحرمان متعمد...

هذه المجتمعات العمرانية غير المستقرة تمثل المليارات من الجنيهات من إستثمارات أهاليها. رغم هذا، فلا توجد خطة واضحة لإعادة الإستقرار لساكنى هذه المجتمعات، ومنع الأسباب التى أدت إلى تهديد الإستقرار بها من التكرار.

الحقيقة أن محددات التنمية العمرانية فى مصر مبنية على أسس سياسية وليست على أسس علمية، والبرهان هو التمييز فى التنمية بين المجتمعات على أكثر من مستوى. فعلى مستوى المحافظات يتحسن حال العاصمة والإسكندرية، ثانى أكبر مدن مصر، ويتوقف الزمن فى باقى مدن مصر. أو يحدث هذا الخلل بين الحضر (43 بالمئة من السكان) الذى يشهد مشاريع التطوير والتنمية، والريف (57 بالمئة من السكان)، الذى تغيب عنه الإستثمارات القومية الهادفة. أو بين المجتمعات العمرانية الجديدة من المدن الجديدة وقرى الظهير الصحراوى التى حازت على نصيب الأسد من موازنات التنمية العمرانية رغم عدم تعدى عدد سكانها 2 بالمئة من سكان مصر، وبين المدن والقرى القائمة التى تترك لتتدهور. أو داخل المدن نفسها يتباين حال الأحياء الراقية والرسمية، مع حال الأحياء الشعبية وبالذات غير الرسمى منها، التى تضم غالبية سكان المدينة.

إختلاط التخطيط بالسياسة يرجع لعهد نشأته، فالدولة وأجهزتها هى الجهة الوحيدة المعنية بالتخطيط، ولكن فى غياب ديمقراطية تشاركية فعّالة على المستويين القومى والمحلى، إنفردت الدولة فى أخذ ما رأته مناسب من قرارات بمعزل عن الوضع الراهن الذى من المفترض أن تحسنه هذه القرارات، وتمضى فى قرارات مماثلة جديدة بغض النظر عن مدى نجاح أو فشل القرارات السالفة. فتم تهميش غالبية سكان مصر على حساب القلة، وإنحصر مفهوم التنمية العمرانية داخل إطار سياسى فضفاض يرى العمران من منظور ظلال القانون؛ ما هو رسمى فى مقابل ما هو غير رسمى، أو ما هو متحضر مقابل الريفى، أو المنظم مقابل العشوائيى، المتقدم مقابل الشعبى.

فبات هناك عمران الحكومة، الذى يضم مناطق من عاصمة الدولة، أو عواصم

المحافظات، والذى تقوم أجهزة الدولة بتنميته ومتابعته. وعمران الشعب؛ المساحات المفتقرة للتنمية والخدمات من المدن وقرى ريف مصر، والتى تم بنائها بمجهودات أهاليها الذاتية، والذى يتم وصفها من قبل الدولة والإعلام بـ"البؤر الإجرامية" و"الأحزمة الناسفة" وواصفين سكانها بـ"البلطجية".

بالإضافة لسياسات التنمية، أدت السياسات الإقتصادية النيوليبرالية إلى دفع عملية تسليع الأراض والسكن، والذين تركوا لأهواء سوء غير منظم، مما سمح لتضخم أسعار السكن، الرسمى منه وغير الرسمى، مما فرض على ملايين من الأسر المصرية السكن بمجتمعات أو مساكن غير مستقرة نظراً لإنخفاض قيمتهم بالمقارنة بالسكن المستقر (راجع باب التخطيط والحق فى الأرض وباب الحق فى مسكن ملائم).

إنحصار تقييم المجتمعات العمرانية على أساس سياسى أسفرت عنه صورة غير دقيقية لعمراننا ومشاكله، مما ترتب عنه أخذ قرارات وتنفيذ خطط، نكتشف بعد تنفيذها أنها فى أحسن الظروف لم تكن بالكفأة التى وعدت بها، وفى أسوأها، لم يستفيد منها أحد يذكر. فغياب خطط تنمية مبنية على معايير تقييم واضحة تعكس الواقع أدت إلى غياب العدالة فى توزيع إستثمارات وموارد الدولة حيث يتضح هنا أن المشكلة ليست فى فقر موارد الدولة، وإن كانت بعض الميزانيات متواضعة، ولكن القضية الحقيقية هى غياب العدالة فى توزيع الإستثمارات والموارد، سواء بين المحافظات وبعضها، أو بين أحياء مختلفة داخل مدينة واحدة.

## 1.1 تعريف المناطق العشوائية

رغم إستخدام الجهات الحكومية لمصطلح "العشوائيات" لوصف الكثير من المجتمعات العمرانية، فلا يوجد تعريف قانونى له. ولكن هناك أكثر من تعريف قانونى للمناطق التى تستوجب التنمية أو التطوير والتى يوصف بعض منها بالعشوائى فى تصاريح المسئولين رغم إختلاف المشاكل والتحديات...

**أ- مناطق إعادة التخطيط؛ (قانون البناء رقم 119 لسنة 2008 فى مادته الثانية) المناطق التى تفتقد إلى المرافق أو تفتقد للأمان الإنشائى. وهى مناطق داخل كردونات المدن ومخططة ولكن تدهورت لغياب الصيانة والمتابعة.**

**ب- المناطق غير المخططة؛ (قانون البناء رقم 119 لسنة 2008 فى مادته الثانية)المناطق المبنية بالمخالفة لقوانين التخطيط. وهى مناطق حديثة أو متوسطة العمر، وعادةً تكون على أطراف المدن وخارج الكردون فى ظهيرها الصحراوى أو الزراعى.**

**ج - المناطق غير الآمنة؛ (قرار جمهورى 305 لسنة 2008).وهى المناطق التى تفتقد إلى عنصر الآمان والإستقرار، سواء من عوامل الطبيعة، أو الحالة الإنشائية للمبانى، أو لوجود مصادر تلوث، أو لغموض الحيازة.**

فى الحالات الثلاثة، نص القانون على نزع ملكية هذه الأراضى وإزالة ما عليها من مبانى لتخطيطها وتطويرها. لمناطق إعادة التخطيط أو غير المخططة، هذا هو الحل الوحيد الذى يقدمه القانون، رغم إختلاف إحتياجات هذه المناطق والتى متاح توفيرها بطرق عدة لا تحتاج إلى الإزالة وإعادة البناء مثل إدخال المرافق والخدمات، أو تقنين الأوضاع أو ترميم المبانى... وبالنسبة للمناطق غير الآمنة، نزع الملكية والإزالة هو أحد الحلول، وتم تطبيقه على الأراضى ذات الملكية غير الواضحة، وعلى الأراضى الخاصة تم التوصل إلى حلول تشريعية خاصة بتراخيص المبانى. ولكن تظل عملية إدخال المرافق وترميم المبانى وتقنين الأوضاع خارج الحلول المطروحة.

## 1.3 الإحتياج إلى مؤشرات إجتماعية لحالة العمران

يتضح من قصور قانون البناء فى تحديد معايير واضحة للمناطق واجبة التطوير، سواء لوجود خطر أو لحرمانها من المرافق والخدمات، أهمية الإحتياج إلى مؤشرات كمية وكيفية لحالة العمران والحالة إجتماعية

لسكانه والتى يتم تصميم برامج لتحسينها بأهداف ترصدها المؤشرات وتتابع موقفها. فتوجد كوكبة من الأبحاث عن حالة العمران (راجع الملاحق) ولكنها غير مكتملة، سواء فى نطاقها الجغرافى، أو المعلوماتى. لذا يوجد إحتياج ملح إلى بحث دورى يغطى المجتمعات العمرانية جميعاً ويعمل من البعد الإجتماعى للعمران.

الصفحات التالية لهذا الباب تجتهد لرسم خريطة قومية للمجتمعات المحرومة من الإستقرار، عن طريق إعادة قرأة المتوفر من الإحصآت تحت ضوء العدالة الإجتماعية.

تم تقسيم حالة عدم الإستقرار إلى جزئين؛ الجزء الأول معنى بالتأثير المباشر الذى يهدد إستقرار الأسر المصرية وتم تصنيفه إلى خطر إنهيارات المبانى التلقائية، وخطر الإخلآت القسرية الناجمة عن مشاريع التطوير أو الإزالالت نتيجة لغياب حيازة مستقرة.

الجزء الثانى معنى بالتأثير غير المباشر الذى يهدد إستقرار الأسر المصرية من تدنى مستوى المرافق المختلفة، حيث تم رسم خرائط الحرمان أو التفاوت الكبير فى توفير مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والغاز على مستوى المحافظات.

# 2 العمران الخطر

تخترق سكينة المعيشة عدة تهديدات تهز إستقرار الأسرة المصرية فى مسكنها، مما يضع عدد كبير من المواطنين فى حالة إضطراب دائم. تعددت نوعية هذه الأخطار ما بين مصادفة الأقدار، إلى التعمد فى إحداث حالة عدم الإستقرار.

هناك خطر إعادة التوطين القسرى مثلاً، أو التهجير، والذى يأتى مع المشاريع العمرانية أو مشاريع المرافق الكبرى. فى غياب آلية تشرك المجتمع الذى يقع فى مهب هذه المشاريع "التنموية" أو الإستثمارية وتتيح له منافع هذه المشاريع، تضيع الروابط الإجتماعية وفرص المعيشة، مما قد يؤدى إلى إفتقار المهجّرين، وتدنى مستوى معيشتهم.

أما الخطر الأكبر فهو ضياع المسكن تماماً، وهذا يحدث إما بالإخلاء القسرى، الطرد، أو الضياع عن طريق إنهيار العقار محل السكن، وما به من خسارة فى الأرواح فى كثير من الأحيان.

فما يمثله ضياع المسكن وتفتيت المجتمع من خسارة معنوية لا يحصى. فالمسكن يمثل المأوى الرئيس للأسرة، والمجتمع يحوى أسلوب حياتها. المسكن يمثل سعى أسرة على مدار حياتها، وهو أيضاً خزانة تاريخها من أوراق أو ذكريات، بالإضافة إلى رأس مالها من مدخرات مالية، أو تجهيز للعرائس والذى تمضى الأم فى جمعه منذ تولد إبنتها. المجتمع يمثل منظومة تكافل من علاقات إجتماعية ومصدر للرزق.

## 2.1 خطر الإنهيارات

- تابع الفيلم التوثيقى "العمران الخطر"[1]
- تابع أرشيف: خطر_عمرانى

خطر إنهيارات المنازل فى مصر هو خطر له سوابق تاريخية، وله مئآت الضحايا من الأسر المشردة كل عام. فخلال العقدين الماضيين فقط تشردت نحو 29 ألف أسرة ولاقى أكثر من 1500 مواطن مصرعهم نتيجة أكبر الكوارث العمرانية من زلالزل وسيول وحرائق وإنهيارات صخرية وإنهيارات لعقارات. كما فى غضون عام واحد تم رصد إنهيارات العقارات فيه(2012/ 2013)، تشردت أكثر من 600 أسرة ولقى 187 مواطن مصرعهم، منهم عدد كبير من السيدات والأطفال، مع الأخذ فى الإعتبار أن هذا العام لم يشهد كوارث طبيعية كبرى.

### 2.1.1 كوارث عمرانية؛ نبذة تاريخية 1992 إلى 2013 [2]

يتذكر من هم فى عقدهم الثالث أو أكبر، زلزال أكتوبر 1992، الذى ضرب قلب مصر. فكان مصدره جنوب القاهرة، وأثر على نطاق شمل خمس محافظات وأدى إلى إنهيار نحو 5000 عقار وتشريد 10 آلاف أسرة[3].

فى العام التالى للزلال حدث أول إنهيار صخرى بالدويقة، بالقاهرة، حيث لاقى 42 مصرعهم وتشردت المئآت من الأسر[4].

يعتقد معظمنا أن زلزال 92 كان أكبر الكوارث العمرانية التى شهدها مصر مؤخراً، ولكن فى2 نوفمبر عام 1994، شهدت مصر سويل لم تشهدها منذ عقود، شردت أكثر من 12 ألف أسرة، وقتل بسببها نحو 600 مواطن، غالبيتهم فى قرية درنكة والقرى المجاورة لها فى أسيوط، حيث إختلطت المياه بالنيران وأمحت المنازل[5]. عادت سيول جارفة مرة أخرى عام 1995 تشرد بسببها 750 أسرة[6]، وأيضاً فى العام التالى حيث إنهار 250 منزل فى البحر الأحمر[7].

هدأت الأوضاع بعض الوقت حتى عادت الزلازل والسيول عام 2002 ولكن بخسائر محدودة، لتعود حقبة الكوارث الكبرى عام 2008 مع الإنهيار الصخرى الثانى بالدويقة، والذى راح ضحيته أكثر من 100 شخص وتشردت أكثر من 150 أسرة[8]، ولكن أصبح من المستحيل معرفة العدد الحقيقى للموتى بعد وقف عمليات البحث وتسوية المنطقة. فى غضون عامان، شهدت مصر موجة من السيول أدت إلى تشريد أكثر من 3000 أسرة فى سيناء وأسوان والبحر الأحمر[9].

أما آخر الكوارث التى تم رصدها، فهى إحتراق قرية الإمام مالك بالبحيرة فى شهر يوليو 2013. حدث ماس كهربائى فى أحد المنازل، فنشرت عاصفة ترابية لهابه بين 250 منزل ذات الأسقف الخشبية وإحترقت المنازل جميعاً[10].

يتضح من هذه الإحصآت أن أكثر الكوارث خطورة، هى السيول والعواصف. ففى خلال عقدين من الزمن شهدت مصر 5 سيول شردت أكثر من 17 ألف أسرة، أو 62 بالمئة من إجمالى الأسر منذ 1992. أودت هذه السيول بحياة أكثر من 600 شخص، ولكن هذه الأعداد غير عادية بالنسبة للسيول، حيث تصادفت ظروف شيطانية أدت إلى نشوب حريق هائل فى قرية درنكة أدى إلى توسيع نطاق تأثير السيل.

تأتى الزلازل فى المرتبة الثانية حيث أدت إلى تشريد نحو 10 آلاف أسرة فى الفترة ذاتها، أو 35 بالمئة من الإجمالى، ولكن أغلبها فى حادثة واحدة وهى زلزال 1992، ولاقى أكثر من 550 مواطن مصرعهم (36 بالمئة من الإجمالى).

ثالث أكبر العوامل تأثيراً على إستقرار مدن مصر وقراها هى ظاهرة إنهيارات العقارات التلقائية. فتسببت فقط أكثر هذه الحوادث مأساوية (10 وفيات فأكثر) بين 1992 و 2013 ، فى تشريد أكثر من 180 أسرة ولاقى أكثر من

## الكوارث العمرانية الكبرى | 1992 حتى 2013

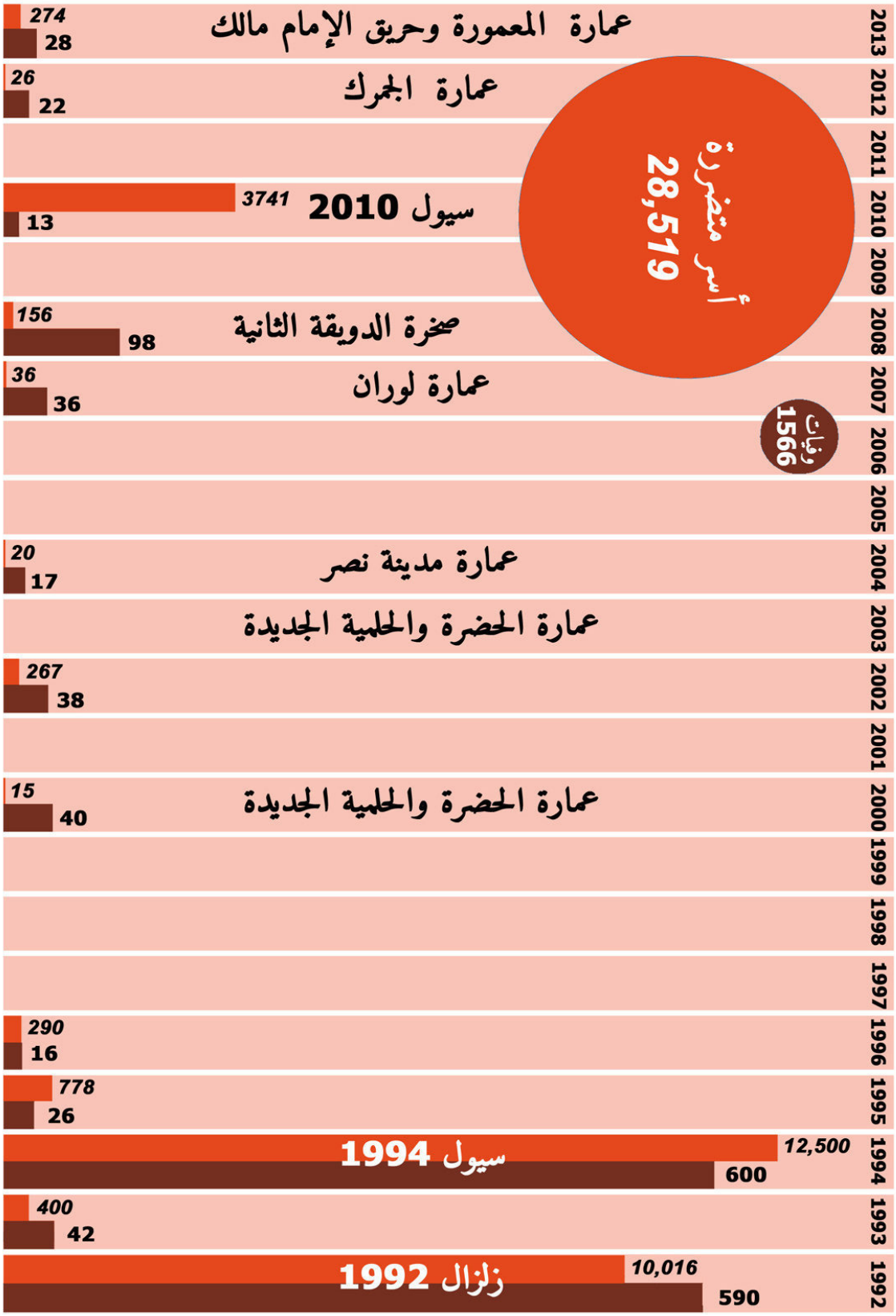


المصدر: متعددة (أنظر البحث)

200 شخص مصرعهم فى 11 حادثة . إذا تم رصد جميع هذه الحوادث فى هذه الفترة، سترتفع هذه الإحصآت بشكل ملحوظ (أنظر نقطة 2.1.2 التالية).

يظهر خطر الإنهيارات الصخرية فى المرتبة الرابعة بين الكوارث. فشهدت مصر حادثتين فقط منذ عام 1992 أودتا بحياة أكثر من 140 مواطن وشردتا أكثر من 550 أسرة.

## 2.1.2 تحليل عام من الإنهيارات : الأسباب الشائعة

رغم تعدد الأحداث النابعة من الطبيعة مثل الزلازل والسيول والعواصف، فهناك مقولة أنه لا توجد كوارث طبيعية، فهى جميعاً مسئولية الإنسان[11]. فمن خلال رصد الإنهيارات على مدار عام كامل، ظهر ان هناك نحو حادثة إنهيار يومياً فى مصر (332 حادثة) أدت إلى ضياع مساكن 639 أسرة. هذا بالإضافة إلى تصدع أكثر من 700 عقار، حيث تم إخلاء جزء منهم، وتسكن الأسر الأخرى تحت تهديد إنهيار مسكنهم فى أى لحظة. ولكن وراء هذه الحوادث سببان رئيسيان فقط وهما غياب الرقابة وسوء التخطيط[12].

### غياب الرقابة

تسبب قصور أجهزة الدولة المعنية بالرقابة على أعمال وإشتراطات عملية البناء وعلى سلامة وصيانة الأبنية فى تشريد 58 بالمئة من الأسر و86 بالمئة من الوفيات. ظهر قصور الرقابة فى:

- عقارات مخالفة إنشائياً؛ عدم توافر شروط الإنشاء أثناء بناء المبنى أو أثناء بناء إضافات له.
- أعمال هدم، أو بناء أو حفر بالعقار أو بالعقار المجاور له؛ عدم موافاة شروط أعمال الحفر أو البناء أو الترميم أو الهدم، وفى بعض الأحيان تم إتهام أصحاب الأعمال بالتخريب المتعمد للعقار لإخلائه من أصحاب الإيجار القديم.
- تهالك العقارات. أدى غياب الصيانة أو الترميم عبر فترة طويلة من الزمن إلى تهالك الحالة الإنشائية لعدد من العقارت حتى إنهياروا. طبقاً للمادة 93 بقانون البناء 119 لسنة 2008، الأجهزة المحلية مسئولة عن مراقبة صيانة المبانى وتنفيذ قرارات الترميم. قد يكون سبب التهالك إقتصادى، إرتفع تكلفة الترميم، أو إمتناع ملاك العقار عن صيانته لتدنى قيمة الإيجارات (الإيجار القديم)، أو لتعمد أصحاب العقار وصوله لدرجة متدنية حتى إخلاء المستأجرين. قد يكون السبب قرارات المحافظين منع ترميم العقارات التى تقع فى حرم بعض المناطق الأثرية أو على أراضى يوجد نزاع على حيازتها من قبل جهاز من أجهزة الدولة مثل الأوقاف.

### سوء التخطيط

غياب تخطيط طويل الأمد للعمران أدى إلى 39 بالمئة من الإنهيارات (بعدد الوحدات)، و13 بالمئة من الوفيات. أى أن سوء التخطيط له أثر قاتل. وكانت أهم الأسباب:

- تواجد أو إرتفاع منسوب المياه الجوفية نتيجة غياب الصرف الصحى أو سوء تخطيط مشاريع الزراعة ومرافق الرى بدون مراعاة أثرها على القرى المجاورة.
- حدث من الطبيعة (زلزال، سيل، إنهيار صخرى)؛ هناك تاريخ طويل يرجع ألاف السنين لحدوث هذه الظواهر الطبيعية، وشتاء 2012/ 2013 شعد بعض السيول بالإضافة إلى عواصف وصلت لدرجة إعصار مدمر.
- خلل مرفق عام. غياب الصيانة وضعف الميزانيات أدى إلى إنكسار

مواسير للمياه أو الصرف الصحى، وتوقف محطات ضخ، أو إلى إنهيار برج كهرباء ضغط عالى، مما ترتب عنه إنهيار المنازل المحيطة، بالذات فى ريف مصر.

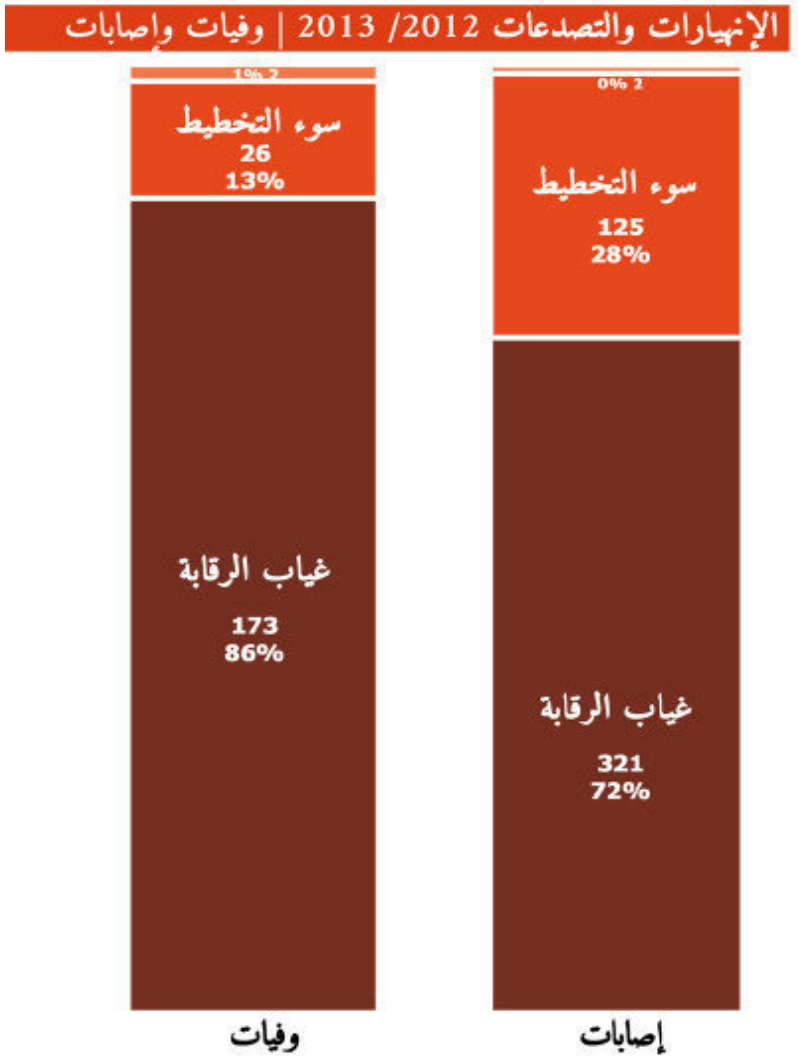


المصدر: الباحث، رصد إنهيارات عام 2013/2012

• إنفجار أو حريق؛ أدى الإستخدام الخاطئ لإسطوانات الغاز أو سؤ حالتها والإستخدام غير الرسمى لأماكن السكن كمستودعات للوقود أو كمحطات تموين إلى عدة حوادث.

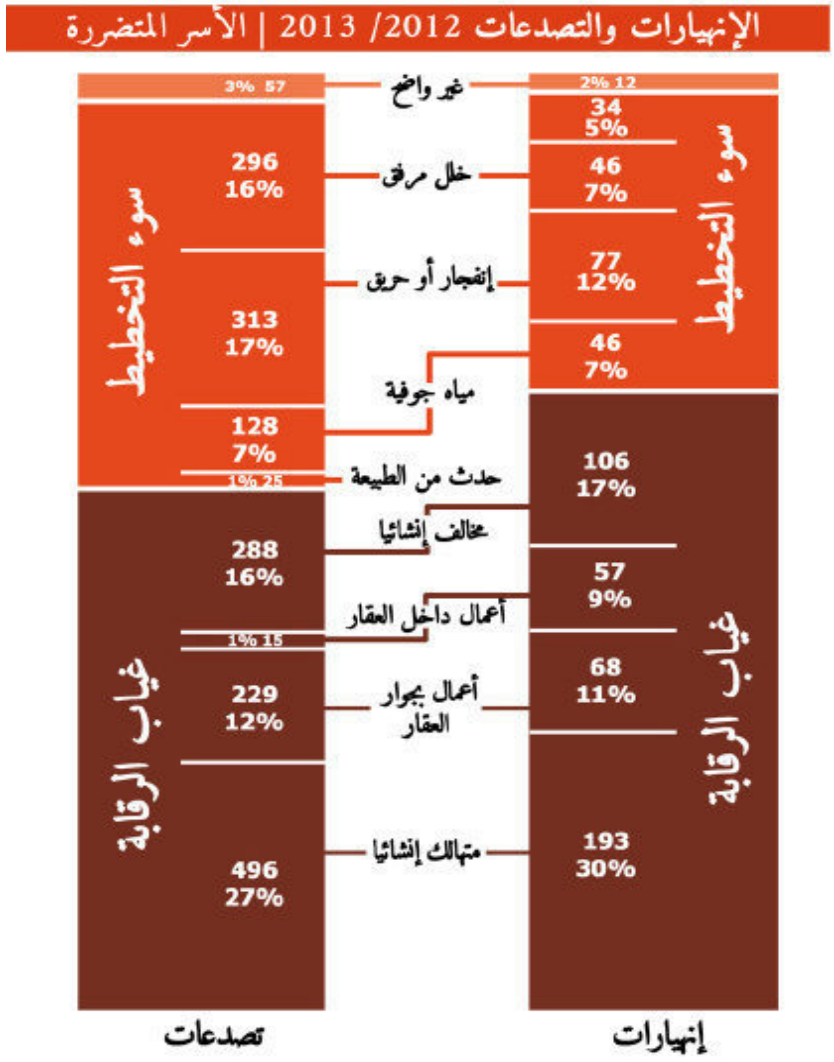


المصدر: الباحث، رصد إنهيارات عام 2013/2012

### 2.1.3 تحليل عام من الإنهيارات 2؛ التوزيع الجغرافى للإنهيارات

من المنتظر أن تكون الإسكندرية أكثر المحافظات الكارثية حيث أن كل أضواء الإعلام مسلطة عليها. فشهدت الإسكندرية 40 حادثة إنهيار (12 بالمئة) أضاعت 182 وحدة سكنية (29 بالمئة) ولاقت 62 روح مصرعها (33 بالمئة). بالمقارنة شهدت أسوان 46 حادثة إنهيار، ولكن نظراً لطبيعة الحوادث التى غلبت عليها المياه الجوفية، ونظراً لإنخفاض الكثافة السكانية، أدت هذه الحوادث إلى ضياع 48 وحدة (7.5 بالمئة) ووفاة شخص واحد فقط.

كان أعلى معدل وفيات لكل حادثة أيضاً بالإسكندرية، 1.6 حالة وفاة، وهو أعلى من متوسط الجمهورية بنحو ثلاثة أضعاف. أعلى معدل تشريد للأسر/ ضياع وحدات كان للإسكندرية، 4.6 أسرة لكل حادثة، وهو 2.4 ضعف متوسط الجمهورية.

### 2.1.4 توصيات بخصوص خطر الإنهيارات

حتى الآن إنحصرت مجهودات الحكومة فى التصدى للكوارث العمرانية على العقارات المخالفة، والتى ليس جميعاً خطر، بالإضافة إلى عدد من المبانى غير الآمنة بالمناطق غير الرسمية، هذا رغم تعدد ظواهر الكوارث، وإتساع نطاقها خارج الحدود التى وضعتها أجهزة الحكومة.

فأوسع الدراسات الحكومية هى تقرير صندوق تطوير المناطق العشوائية عن المناطق غير الآمنة والذى حصر131 ألف أسرة تسكن فى خطر داهم ( درجات الخطورة 1 و2) والتى قد تتعرض مساكنهم للإنهيار نتيجة إنهيار صخرى أو سيول أو إنهيار لزلازل أو إنهيار تلقائية لأن المبنى آيل للسقوط. ولكن يتنقص هذه الدراسة آالاف الوحدات السكنية، فتم حصر فقط المناطق التى زادت نسبة المبانى المهددة عن 50 بالمئة منها، بدلاً من حصر الخطورة بكل مبنى على حدة، كما أنها لم تتخذ فى الإعتبار المناطق المهددة بالنحر وإرتفاع منسوب البحر بشمال الدلتا، بالإضافة إلى العديد من القرى والتجمعات البدوية التى تقع فى مهب السيول والعواصف.

الدراسة الحكومية الأخرى، وهى لجهاز التفتيش الفنى على المبانى بالمعهد القومى لبحوث الإسكان والبناء، رصدت نحو 220 ألف مبنى مخالف فى أنحاء مصر (متوسط 1.5 مليون وحدة/ أسرة[13])، و248 ألف قرار إزالة. ولكن هذه الصورة غير مكتملة، حيث أن ليس كل مبنى مخالف يعتبر غير آمن إنشائياً، كما أن هناك أكثر من قرار إزالة لمبنى واحد، ومثل المبانى المخالفة، تنقسم قرارات الإزالة بين مخالفات إدارية، وبين مبانى آيلة للسقوط.

فبعد مقارنة خرائط العقارات المخالفة والمناطق غير الآمنة وإنهيارات 212/ 2013، والذين يرسمون صور مختلفة للتوزيع الجغرافى للخطر، يتضح أن المطلوب هو إعادة هيكلة لمنظومة التصدى للكوارث العمرانية مبنية على دراسات دقيقة للوضع العمرانى وتحديد مصفوفة للمسئوليات مع التصدى لتمركز التنمية العمرانية فى إقليم العاصمة وظاهرة تسليع السكن.

**1. التصدى للأسباب المباشرة للإنهيارات**

- توحيد عمليات متابعة المبانى والعوامل المهددة للحياة، وبناء خطط تناسب كل عامل بأهداف محددة المدة لإزالة الأسباب الجذرية التى تؤدى إلى كوارث أو حوادث.
- توحيد مجهودات التصدى للكوارث والحوادث، وتنسيق خطط التطوير العمرانى بين الجهات المعنية وتفعيل صندوق صيانة وترميم العقارات (المادة 97 من قانون 119 لسنة 2008) وإضافة مجهودات التصدى للكوارث له بالإضافة إلى التنسيق مع صناديق تمويل الإسكان

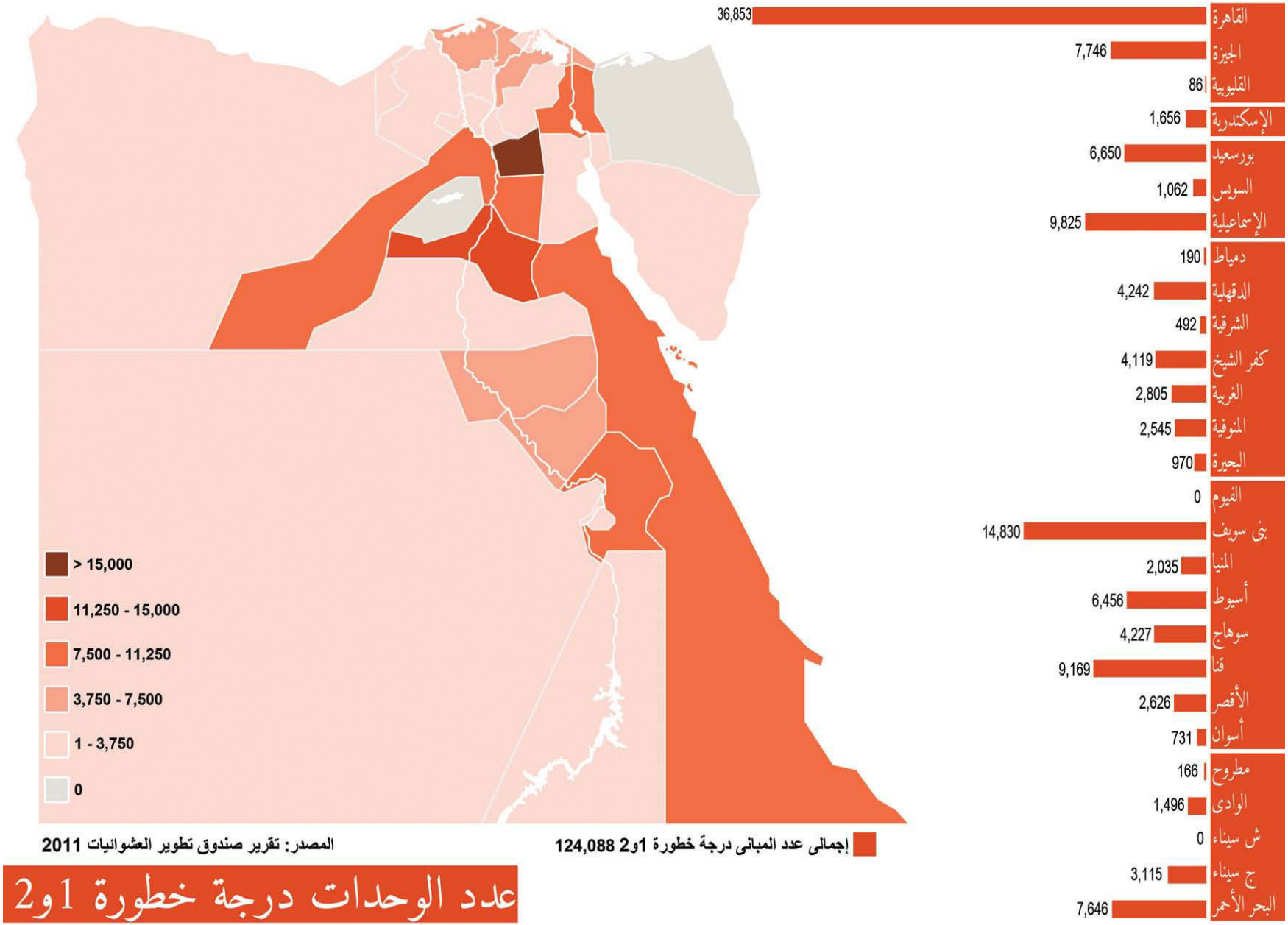


# عدد الوحدات درجة خطورة 1و2

والتنمية العمرانية.

- تثبيت العقارات الآيلة للسقوط جبرياً وتفعيل ترميمها جبرياً إذا تطلب الأمر كما تنص المادة 93 من قانون البناء رقم 119 لسنة 2008.
- التصدى للأعمال التخريبية للعقارات وزيادة الأمن والرقابة على أعمال البناء فى الأماكن القديمة بالمدن والقرى.

**2.التصدى للأسباب غير المباشرة للإنهيارات**

- تفعيل اللامركزية السياسية والديمقراطية المحلية
- إلغاء جميع القرارات والقوانين التى تمنع ترميم المبانى (تنازع على الحيازة، حرم أثر، زوائد تنظيم، إلخ...).
- إعادة النظر فى جميع قرارات منع إعادة البناء والأسباب التى إتخذت من أجلها (تنازع على الحيازة، حرم أثر، زوائد تنظيم، إلخ...).
- التصدى لظاهرة تسليع السكن وإصلاح السياسات الإقتصادية التى تشجع هذه الممارسة، بالإضافة إلى إصلاح منظومة قانون الإيجار القديم بما يضمن العدالة الإجتماعية.

**3. إصلاح عملية التعويضات والمحاسبة**

**4. رفع كفأة عمليات الإغاثة والإنقاذ**

## 2.2 خطر الإخلاء وإعادة التوطين القسرى

**• تابع فيلم " بدل ماتشيلونا... طورونا! الحق فى العمران"**

إزدادت وتيرة الإحتجاجات مؤخراً ضد عمليات الإخلآت أو إعادة التوطين تعكس تزايد هذه العمليات أو التهديد بهما. فرغم حماية المادتان 24 و39 بدستور 2012 الملكية وحرمة المنزل، بالإضافة إلى مواد بدستور 1971 ، ورغم وجود قوانين تنظم عملية نزع الملكية للمنفعة العامة والإخلاء الإدارى، ورغم تصديق مصر على "العهد الدولى الخاص بالحقوق الإقتصادية الإجتماعية والثقافية" والتى تجرم مادته الـ11 الإخلاء القسرين ورغم قرار المفوضية السامية لحقوق الإنسان رقم 77 لسنة 1993 المدين للإخلاء القسرى، تعددت أسباب الإخلاء ( أو محاولات الإخلاء)، بين ما هو مباشر، وما هو غير مباشر، بين ما هو قانونى وما هو غير قانونى، وبين ما هو سياسى وما هو إجرائى. فى غالبية الحالات يكون الإخلاء قسرى، أو بالإجبار، لأن القانون المصرى يسمح بصدور قرار إخلاء من جهة المحافظ ولا يشترط صدور حكم قضائى نهائى بالإخلاء، مما يهدر حق الكثير من المصريين فى بت جهة محايدة على قرار الإخلاء، كما لا ينظم القانون المصرى إطار عملية الإخلاء بما يحفظ حق المواطنين فى معاملة آدمية.

### 2.2.1 أمن الحيازة فى مصر (للملكية)

يشير العديد من الباحثين العمرانيين إلى أن الإخلآت فى العموم، وبالذات إخلاء مناطق كاملة من سكانها وإزالاتها، أمر نادر نسبياً فى مصر[15]، ولكنه يحدث. فغياب الرصد الدقيق لهذه الإنتهاكات يعطى صورة خاطئة لمعدل الإخلآت وتأثيرها على المجتمع. كما تشير مجموعة أخرى من الباحثين إلى أن أمن الحيازة مهدد لغالبية المصريين. ففى بحث على مدى رسمية العقارات فى مصر للإقتصادى هيرناندو دى سوتو، وُجد أن 90 بالمئة من الوحدات السكنية غير مسجلة، ولذا، قرر الباحث أنها غير رسمية[16].

الحقيقة أن قوة أو ضعف الحيازة قائمين على ما إن كان هناك نزاع على الملكية أو لا؛ سواء بين جهة حكومية وبين الشاغلين (إسكان حكومى، عزب على أراضى زراعية أو أحكار، أراضى صحراوية بوضع اليد)، أو بين جهة أو فرد مالك ومستأجرين (سكن عمالى، سكن بالإيجار)، أو بين أفراد

وبعضهم البعض (حوادث بيع شقة من قبل مطور لأكثر من شخص)، أو عند صدور قرار نزع ملكية... فإذا أخذنا بحث دى سوتو وأعادنا النظر لإحصآته من منظور أمن حيازة الأراض التى بنيت عليها العقارات، وليست العقارت نفسها، فستنخفض نسبة الوحدات ذات حيازة غير مستقرة إلى نحو 44 بالمئة، وهى نسبة مرتفعة[17].

فى بحث دى سوتو تم إعتبار 100 بالمئة من مساكن الريف غير رسمية لغياب تسجيل العقارات به. ولكن إذا أعتبرنا أن20 بالمئة من مبانى القرى تم إعادة بنائها وتقنين أوضاعها[18]، وأن غالبية التعديات على أراضى زراعية تمت على أراضى خاصة بأصحابها، فستصبح نسبة الوحدات التى يمكن تهديد حيازتها44 بالمئة.

فى الحضر أظهر دى سوتو أن 75 بالمئة من العقارات غير مسجلة، والباقى يصعب أو يستحيل تسجيله. ولكن إذا إعتبرنا أن نصف وحدات الإسكان الحكومى تم تقنين أوضاعها، وبخصوص مساكن القطاع الخاص لا توجد نزاعات للملكية على عقارات المدن الجديدة أو الأحياء متوسطة العمر بالمدن القائمة، فستصبح نسبة الوحدات ذات حيازة قابلة للنزاع هى 43 بالمئة.

أن تكون حيازة نحو نصف الأسر المصرية لمسكنها مهددة فى حال وقوع مسكنها فى نطاق مشروع للتطوير أو التنمية العمرانية، فهذا دافع كاف على أهمية تصحيح الأوضاع ووضع آليات تحمى حقوق المواطنين أمام المشاريع التى تستوجب نزع الملكية للمنفعة العامة.

### 2.2.2 أنواع الإخلاء

**إخلاء إدارى أو قضائى (بالقانون) -** تابع أرشيف: إخلاء_إدارى[19]

- إخلاء بعد صدور قرار بنزع الملكية للمنفعة العامة (أنظر بوكس –

**معدل إستقرار الحيازة | نسبة من عدد الوحدات**

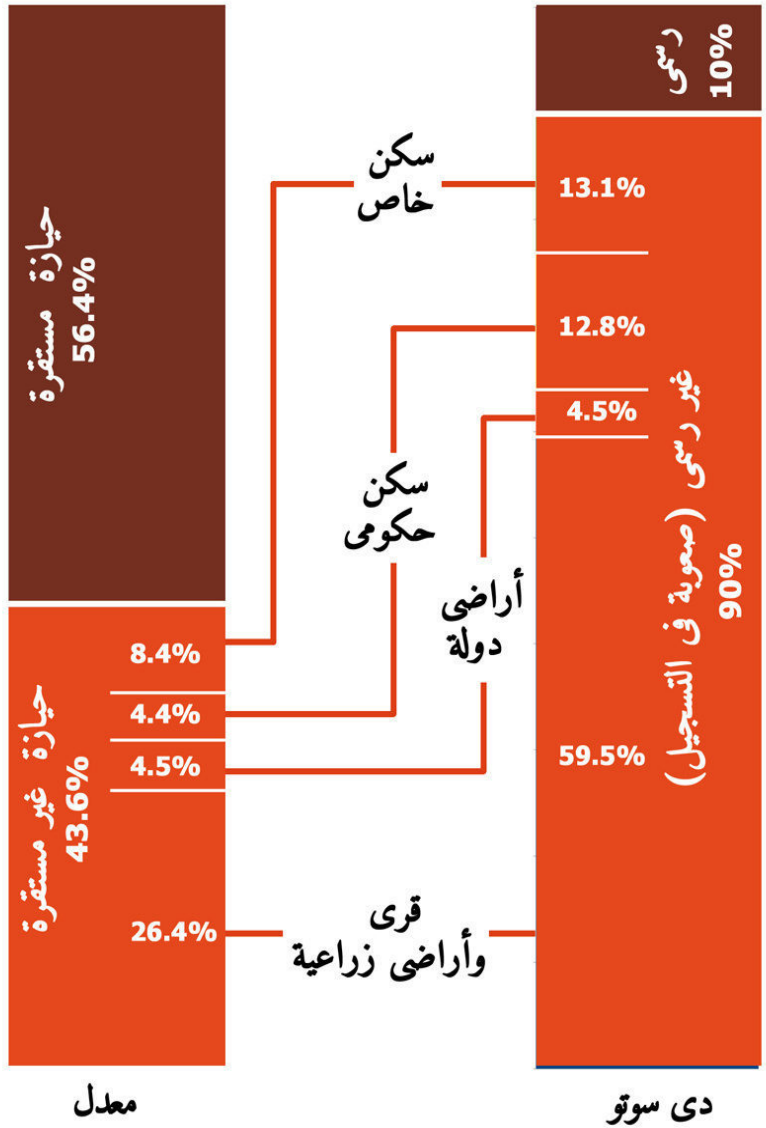


المصدر: المعهد الدولى للحرية والديمقراطية 1997 - رأس المال غير المستغل فى مصر

قانون رقم 10 لسنة 1990 وإضافاته وتابع جزء؛ مشاريع التنمية العمرانية والإخلاء)

- قرار إخلاء نتيجة عدم سداد القيمة الإيجارية. يحدث بصفة دورية، عادة من قبل أجهزة الدولة أو الأفراد مع قانون الإيجار الجديد، وفى قضايا قانون الإيجار القديم.
- قرار إخلاء عقار آيل للسقوط لتنفيذ قرار ترميم (مؤقت) أو إزالة (نهائى).
- قرار إخلاء نتيجة لتنفيذ قرار إزالة عقار مخالف

**إخلاء قسرى (دون سند قانونى) -** تابع أرشيف: إخلاء_قسرى[20]

- إخلاء من قبل جهة حكومية للإستيلاء على أرض أو عقار (نزاع على ملكية، تنفيذ مشاريع بالقوة الجبرية)
- إخلاء من قبل بلطجية للإستيلاء على أرض أو عقار (حوادث طائفية، إنفلات أمنى، نزاع على الملكية)

**إخلاء غير مباشر (تلاعب بالقانون) -** تابع أرشيف: حرمان_متعمد[21]

- قرارات منع الترميم وقرارات منع إعادة البناء فى حالة إنهيار المبنى (حرم أثرى، نزاع على الملكية مع جهة حكومية، زوائد التنظيم)
- منع توصيل المرافق لمنطقة بعينها (مناطق متميزة عقارياً وتفتقر لحيازة مستقرة)
- تواجد مؤثرات تهدد السكان (صناعات ملوثة، غياب الأمن)

الحقيقة أن عمليات الإخلاء بالقانون تشبها تجاوزات عدة تم رصدها من خلال القضايا والعمل الميدانى، ولذا تعتبر الكثير من عمليات الإخلاء الإدارى إخلاء قسرى، سواء لعدم توفير بديل أو للطريقة غير الآدمية التى تتم به عملية الإخلاء، أو لأن المشروع الذى يتم نزع الملكية له ليس للمنفعة العامة، إلخ...

هذا بالإضافة إلى إختيار المسئولين لعملية الإخلاء للعقارات الآيلة للسقوط، رغم وجود نصوص قانون تسمح للمحافظة بالترميم الجبرى للعقار إذا تعثر المالك فى تنفيذ قرار ترميم. لذا لابد من إصلاح مجموعة القوانين الحاكمة للإخلاء لضمان حقوق من يتم إخلائهم وحمايتهم من التشريد.

**قانون نزع الملكية للمنفعة العامة، قانون رقم 10 لسنة 1990 وما يتبعه**

**مادة 2 : يعد من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام هذا القانون:**

1. **إنشاء الطرق والشوارع والميادين أو توسيعها أو تعديلها ، أو تمديدها أو انشاء أحياء جديدة.**
2. **مشروعات المياه والصرف الصحى.**
3. **مشروعات الرى والصرف.**
4. **مشروعات الطاقة.**
5. **انشاء الكبارى والمجازات السطحية (المزلقانات) والممرات السفلية أو تعديلها.**
6. **مشروعات النقل والمواصلات.**
7. **أغراض التخطيط العمرانى وتحسين المرافق العامة.**
8. **ما يعد من أعمال المنفعة العامة فى أى قانون آخر.**
9. **(إضافة بقرار من رئيس الوزراء): أعمال إزالة المبانى والمنشآت المقامة فى المناطق غير الآمنة**
10. **(إضافة بقرار من رئيس الوزراء):إنشاء المناطق التجارية**
11. **(إضافة بقرار من رئيس الوزراء): إنشاء جراجات متعددة الطوابق**
12. **(إضافة بقرار من رئيس الوزراء):مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية**
13. **(إضافة بقرار من رئيس الوزراء):إقامة المفرخات السمكية الصناعية**
14. **(إضافة بقرار من رئيس الوزراء): المشروعات الإنتاجية التابعة لقطاع الأعمال العام ومصانعه**

### 2.2.3 التطوير العمرانى والإخلاء وإعادة التوطين؛ نبذة تاريخية 1993 إلى 2013

حسب محافظة القاهرة "العشوائيات تمثل أحد المشكلات الرئيسية التى تهدد التوازن الإجتماعى... وفى إطار البرنامج الإنتخابى للسيد الرئيس حسنى مبارك والذى أكد فيه بضرورة التصدى بكل حزم لمشكلة العشوائيات... كان لابد من وضع خطط التطوير بما يتواءم وعصر الألفية الثالثة" [22].

ومن وراء هذا المنطق توجد عدة سيطرة على مشاريع التنمية العمرانية فى مصر، والعام، وعود فى ظاهرها تحسين مستوى معيشة سكانها، ولكن فى باطنها دوافع سياسية وإقتصادية تحرم سكان مناطق التطوير من جنى ثمارها، سواء لعدم ملآمة المساكن الجديدة، بالذات إن كانت خارج منطقة سكنهم الأصلية، وهذه أحسن الأحوال، أو لأن يترتب عنها ضياع مكان سكنهم دون أية تعويض. وصلت مشاريع إعادة التخطيط ذروتها فى التهديد بالإخلاء والتهجير مع مشروع القاهرة 2050 الذى على خلفيته كان ستتم إزالة مساكن وتهجير أكثر من 40 ألف أسرة من جزر الدهب والقرصاية والوراق[23]، بالإضافة إلى عشرات اليلاف الأخرى من الأسر فى مناطق مختلفة[24].

فى الفترة ما بين 1997 و2013 إضطرت نحو 41 ألف أسرة إلى ترك مسكنها لإزالته تحت مزاعم التطوير أو المنفعة العامة. للمقارنة، هذه الأعداد تمثل أربعة أضعاف عدد الأسر النوبية فى مصر التى تم تهجيرها لبناء السد العالى[25]، كما أن هذا الحصر غير مكتمل ويمثل نبذة فقط عن من تم إزالة مساكنهم فى هذه الفترة.

نحو 24 ألف أسرة ( 58 بالمئة) تمت إعادة توطينهم خارج المدن فى مشاريع التطوير العمرانى (القضاء على العشوائيات) أو تنمية سياسحة (تنمية الأقصر) أو لإنشاء طرق ومحاور حركة (نزع الملكية للمنفعة العامة)، غالبيتهم عن طريق التعويض بمسكن حكومى بأحد المدن أو التجمعات الجديدة، أو بتعويض مالى. حوالى 17 ألف أسرة( 42 بالمئة) تمت إعادة توطينهم فى مساكن جديدة فى المنطقة نفسها، أو تم تجديد مساكنهم القديمة.

فى حالتى إعادة التوطين خارج أو داخل المنطقة الأصلية، تم رصد تجاوزات عدة فى عملية التعويض، مما يشير إلى عدد غير محصور من الأسر التى ضاع مسكنها أثناء عملية التطوير، أو ظلت حيازتها غير مستقرة فى المساكن الجديدة، أى أنه يظل تحت تهديد الإخلاء. كما أن فى عمليات التهجير، تنهار شبكات الدعم الإجتماعية وقد تؤدى إلى إفقار الأسر التى تم تهجيرها نظراً لتقلص أو ضياع فرص العمل، أو الإحتياج إلى زيادة الإنفاق على التنقل، مما يمثل عبئ أكبر على الأسر التى هى فى الأصل فقيرة [26].

**1993 2004- (إستمر حتى 2008) البرنامج القومى لتطوير العشوائيات (تطوير العشوائيات 1) – مجلس الشورى والوزارات المعنية والمحافظات**

- المستهدفين: 5.7 إلى 13 مليون مواطن فى 1221 منطقة فى 10 محافظات
- أسر تمت إزالة مساكنها: :أكثر من 5396 أسرة فى 350 منطقة
- التعويض: مساكن حكومية خارج المدينة / تعويض نقدى بمتوسط 5000 جم/ للغرفة / دون تعويض
- الميزانية: متوسط 281 مليون جنيه سنوياً (3.1 مليار جنيه بين 1993 و2004 من الموازنة العامة)[27]
- شرارة المشروع/ الهدف: رد فعل لتحكم الجماعات المتأسلمة المسلحة فى المناطق المحرومة عن طريق توفير خدمات لأهاليها بالإضافة إلى كارثة زلزال 1992، وبدء تداول قضية مسئولية التخطيط[28].
- الأعمال: توصيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحى وإزالة المناطق المتدهورة والمتهالكة.

- إيجابيات: إستفاد الكثير من مشاريع مياه الشرب والصرف الصحى[29].
- سلبيات: لم يكن تقنين أوضاع السكان ذات أهمية كما أنه لم يشرك الأهالى فى عملية التخطيط. تحولت الأراضى الخالية بعد إزالة المساكن إلى حدائق مسورة وجراجات، كما تم بيع أكثرها تمييز وربحية إلى مستثمرين[30]، فى مخالفة لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة[31].

تم رصد تجاوزات عدة مثل عدم التعويض بعد الإزالة[32]، أو التعويض بمبالغ لا تسمح بإقتناء أو تأجير مسكن رسمى[33]، بما قد دفع غالبية الأسر إلى سكن المناطق غير الرسمية. معاملة وحشية للأهالى أثناء عمليات الإخلاء.

لم يتم التعامل مع جذور المشكلة، ولم يتم توفير الإستقرار لكثير من مَن تمت إزالة مساكنهم.

المصدر: متعددة (أنظر البحث)

**2000 – 2010 مشاريع الإحلال والتجديد بالقاهرة الكبرى - جهات مانحة وجمعيات**

- المستهدفين: 14،873 أسرة
- أسر تمت إزالة مساكنها: 2،153 (إعادة توطين خارج المدينة بالإضافة إلى عدد غير محصور لم يتم تعويضه)
- الميزانية: متغيرة حسب كل مشروع

رغم تبنى الدولة مشاريع لتطوير العشوائيات، إستحوذت عدة مشاريع أخرى قامت بتمويلها مؤسسات خاصة وجمعيات ( وإن كانت بعض هذه الجمعيات محسوبة على الحزب الوطنى ومؤسسة الرئاسة آنذاك) على 57 بالمئة من مشاريع التطوير من حيث عدد الوحدات (هذا بالنسبة للقاهرة الكبرى). قصدت المشاريع التعامل بالإحلال والتجديد للمناطق أو المساكن أو الإثنان معاً دون إعادة توطين الأهالى خارجها.

كان لبعض من هذه المشاريع الفضل فى توفير مسكن ملائم للمستفيدين منه، ولكن شهدت بعضها تجاوزات مماثلة لمشروع تطوير العشوائيات 1، والأهم، فرغم حجمه هذه المشاريع، فإنها لم تتبع خطة واحدة ممنهجة، ولا كانت هناك طريقة واضحة لأولوية تطوير منطقة عن أخرى، كما أن التطوير بالمشاركة كان الإستثناء (أقل من واحد بالمئة من حيث عدد الوحدات)، وتمويل المؤسسات أثبت أنه غير مستدام.

**2000 – 2009 منطقة زينهم، جمعية الهلال الأحمر (2432 وحدة إحلال و2067 إعادة توطين)**[34]

مشروع إزالة للمبانى القائمة وبناء مساكن جديدة مع توفير مبانى للخدمات الإجتماعية. رغم التصاريح والوعود أنه مشروع إحلال، فلن تتم إعادة تسكين نحو 40 بالمئة من أسر المنطقة فى موطنهم الأصلى بعد إنتهاء عملية إعادة البناء لأن كان لهم سابقة جنائية.

**2000 2009- الدرب الأحمر، القاهرة – مؤسسة الأغاخان (109 وحدة)**

مشروع تطوير عمرانى لمنطقة تاريخية بالمشاركة. ولكن يظهر المشروع مشكلة عمل مؤسسة، وعمل التطوير بالمشاركة والذى يستغرق فترة زمنية طويلة.

**2005 2009- العجايزة/ العجوزة القديمة، الجيزة – جمعية المستقبل (305 وحدة)**

إستبدال مساكن ريفية ببلوكات سكنية.

**2005 – 2010 منطقة الدويقة، القاهرة –صندوق أبو ظبى للتنمية (10،000 وحدة)**

سمى بالمشروع القومى للقضاء على العشوائيات، 2025 وتبنته وزارة الإسكان بدعم من جهة مانحة[35]. المنحة الضخمة (180 مليون دولار) كانت ذات قيمة إستثنائية لم تشهد مصر مثلها بعد، مما يجعل هذا النوع من التطوير غير مستدام. ورغم بناء المشروع بمنحة، فرضت محافظة القاهرة إيجارات على الأهالى التى تم إعادة تسكينها بالمشروع بقيمة 250 جنيه شهرياً، وهى قيم لم يقدر العديد من الأهالى بسداها مما يجعلهم عرضة لفسخ العقود وثم الإخلاء[36].

**2009 – 2010 عزبة هريدى، القاهرة - جمعية المستقبل (107 وحدة إحلال و86 إعادة توطين)**

المشروع الثانى لجمعية المستقبل. فيه تم تقنين وضع أهالى العزبة عن طريق تسكينهم بمساكن جديدة على الأرض نفسها، ولكن بعقود إيجار لوزارة الأوقاف، مالكة الأرض.

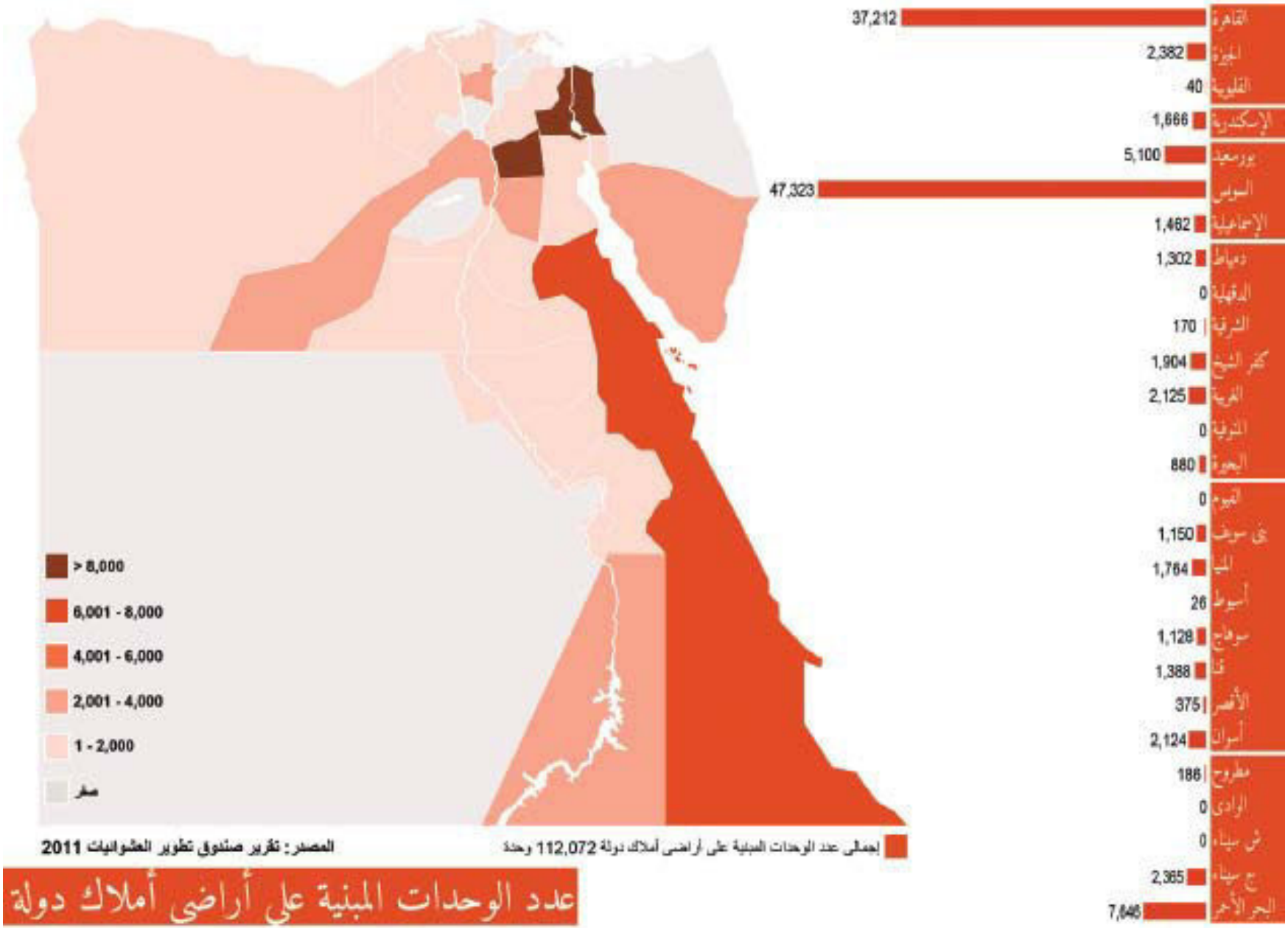


# عدد الوحدات المبنية على أراضي أملاك دولة

**2005 – 2012 (لم ينتهى بعد) التخطيط الإستراتيجى والأحوزة العمرانية لمدن وقرى مصر، مع؛ المشروع القومى لتنمية الريف المصرى - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ومديريات الإسكان بالمحافظات**[37]

- المستهدفين: سكان جميع مدن وقرى مصر (243 مدينة، 4409 قرية، 27 ألف عزبة[38]، ولكن بعد ثمان سنوات من بدء المشروع تم إعتماد كردونات فقط 1872 مدينة وقرية وعزبة[39].
- أسر تمت إزالة مساكنها: لا توجد معلومات دقيقة، ولكن هناك عدد غير محصور ستقع منازلهم خارج الكردونات التى سيتم وضعها
- التعويض: لا تُستحق تعويضات حسب القانون عند إزالة تعديات
- الميزانية: 130 مليون جنيه حتى 2012 لتخطيط لأحوزة[40] و16 إلى 20 مليار جنيه سنويا للتنفيذاً[41]
- شرارة المشروع/ الهدف: برنامج مبارك الإنتخابى. بهدف "وضع منظومة متكاملة للتنمية العمرانية المستدامة للمدن والقرى المصرية" حتى سنة 2027[42]، وذلك عن طريق الحد من الإمتداد العمرانى على الأراضى الزراعية وتكثيف العمران داخل التجمعات العمرانية القائمة[43]. فبعد إعتماد هذه الأحوزة (حدود الإمتداد العمرانى) سيتم إزالة وإعادة تخطيط المناطق غير المخططة داخل الكردون، وإزالة المناطق غير الرسمية خارج الكردون.
- إيجابيات: رفع مساحى دقيق للقرى وبدء عملية لمناقشة تطوير الريف
- سلبيات: لم تتم أى عملية إزالة بنطاق واسع بعد إعتماد الكردونات، وإنما زادت عملية تبوير الأراضى وبنائها عند علم أصحابها أنها بالقرب من أو داخل الكردون.

**2005 – حتى الآن. مشروع تنمية الأقصر – محافظة الأقصر والوزارات المعنية**[44]

- المستهدفين: قطاع الإستثمار السياحى
- أسر تمت إزالة مساكنها: 4200 (3400 من القرنة بالبر الغربى و800 بطريق الكباش)
- التعويض: مساكن حكومية (آيلة للسقوط) / أراضى للبناء / 30 – 75 ألف جم للدور / دون تعويض
- الميزانية: 180 مليون جنيه للقرنة و600 مليون جنيه تعويضات طريق الكباش
- شرارة المشروع/ الهدف: الحفاظ على المناطق الأثرية وتحويل مدينة الأقصر إلى متحف مفتوح.
- إيجابيات: لا توجد
- سلبيات: تمت إزالة مساكن وتهجير 10 بالمئة من سكان المدينة فى عدة سنوات، مع التهديد لعدد مماثل فى مناطق أخرى. تم إخلاء أهالى عدة نجوع بالقرنة بالبر الغربى وإعادة التوطين قسرياً بمزاعم الحفاظ على المنطقة الأثرية[45]، والتعويض بـ2800 قطعة أرض مرفقة، يتم البناء عليها (بعد الطرد) و600 منزل[46]، غالبيتهم آيل للسقوط[47] وتنقصه المرافق[48].

تم إخلاء 800 أسرة التى وقعت منازلها فى محور طريق الكباش (مشروع لإيحياء طريق أثرى بين معبدى الأقصر والكرنك)، وتعويضهم بشقق خارج المدينة أو بـ 30 إلى 75 ألف جنيه للدور (حسب المصدر)[49]. شهدت الأقصر تظاهرات بعد ثورة يناير لأسر لم يتم تعويضها لمدة ثلاثة سنوات بعد نزع ملكية مساكنها[50].

**2009 - 2017 الخطة القومية لتطوير المناطق غير الآمنة (تطوير العشوائيات 2) - صندوق تطوير المناطق العشوائية مع وحدات تطوير العشوائيات بالمحافظات**

- المستهدفين[51]:208،263 أسرة فى 171 منطقة ( حتى يونيو 2013؛ تم الإنتهاء من 51 منطقة تضم 15،375 أسرة)[52].
- أسر تمت إزالة مساكنهم: 9000 أسرة تعويض خارج المدينة، و1870 أسرة إعادة توطين بالمكان (حتى يونيو 2013)
- تعويض: مساكن خارج المدينة / مساكن بالمنطقة / نقدى / لا يوجد
- الميزانية: 600 مليون جنيه فى العام الأول، ثم 300 مليون جنيه سنوياً من الموازنة بالإضافة إلى بعض المنح (يتم صرفها للمحافظات على هيئة قروض حيث أن التمويل قائم على إستعادة تكلفة التطوير)
- شرارة المشروع/ الهدف:مثل مشروع تطوير العشوائيات 1 جاء كرد فعل لكارثة، وهى إنهيار صخرة الدويقة بالقاهرة عام 2008. هدف لحصر الأماكن "غير الآمنة" على أسس سلامة المنطقة على أربع درجات من الخطورة (أنظر جزء أبحاث تقييم العمران).
- إيجابيات: إعادة توطين عدد من الأسر التى تسكن مناطقة ذات خطورة داهمة. إعادة توطين نسبة من الأسر فى المنطقة الأصلية بعد ثورة يناير (10 بالمئة) [53]. السماح لبعض الأسر بإعادة البناء والتعلية فى مناطق كان محظور فيها أعمال البناء.
- سلبيات: هيمنة عملية إعادة التوطين القسرى خارج المدينة (90 بالمئة من الأسر)[54] وغياب المشاركة فى عملية التطوير[55]. تهديد 119 ألف أسرة تسكن على أراضى دولة أو بحيازة غير مستقرة بالإخلاء أو التعويض غير العادل فى غياب دعم قانونى لهم أثناء عملية التطوير حيث تم رصد تجاوزات عدة عند عمليات إعادة التسكين مثل؛ تعويضات غير عادلة[56]، مطالبة الأهالى بمبالغ باهظة لتسلم وحدات التعويض[57]، تسليم عقود إيجار بمدد قصيرة[58]، عدم توصيل عدادات المياه والكهرباء لوحدات التعويض[59]، إصدار قرار بالإستيلاء على الأرض، وليس قرارا نزع الملكية للمنفعة العامة (حسب القانون)[60]، قطع الكهرباء للضغط على الأهالى إخلاء منازلهم والموافقة على شروط مجحفة[61].

**عملية تحويل أرض دولة غير مستغلة إلى مجتمع مبنى بالمجهودات الذاتية.**

**كتابة: رشا عروس**

***هذا البحث كان تحت إشراف الدكتور محمد صالحين والدكتورة مروة دبايح وهو جزء من دراسة الحالة في برنامج الماجيستر العمران المتكامل والتصميم المستدام في منطقة عزبة النصر وبرنامج مشترك بين جامعتي شتوتجارت في ألمانيا وعين شمس في مصر.تسجيل العرفان بالمعلومات المحصلة من خلال فريق عمل مشروع ضمان الحيازة في المزريطة : لبني متكيس، عمر ونس، فرانسيسكا لاوه، باهر الشعراوي، مني شعلان.**

•

**المرحلة الأولى: مرحلة الاستحواذ الأولي على الأرض والقلقلة بين القوى المتنازعة وبداية الاستيطان**

ضمان الحيازة بيد سماسرة السلطة بتأثير كبير من قوى الدعم السياسي وخاصة الحكومية منها

البقاء للأقوى بين القوى المتنازعة على الأرض: خطر السيطرة على المنطقة من قبل استثمارات خاصة يلعب الدور في تحديد ذلك أهمية موقع الأرض بالنسبة للحكومة والقطاع الخاص

يحتاج الاستيطان إلى السلطة والمال في بدايته، ويحصل هذا غالباً عن طريق سماسرة السلطة الرسميين وغير الرسميين وأعوانهم. يحتاج فهم هذه المرحلة إلى تحليل الوضع السياسي والإجتماعي العام لفهم توازنات القوى لأن العلاقات معقدة وتتعلق بمجموعة من المحددات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يتطلب الاستيطان وجود (مستوطنين) وهؤلاء في الغالب من الفقراء ذوي الحاجة للسكن، الذين يخاطرون بحياتهم للسكن في منطقة تنازع غير مستقرة ويشترون قطع الأرض المقسّمة غالباً بمالهم وبأسعار مغرية في هذه المرحلة ويبنون بأيديهم ومن خلال السماسرة الذين يتحكمون بسوق مواد البناء وطرق البناء ويلعبون دور المراقب والمقرر. يأتي هؤلاء من مناطق أخرى قريبة أو يسمعون بالمنطقة من ناس مختلفة فيأتون من مناطق بعيدة أو من الريف بشكل مباشر، وغالباً ما يكونوا مستأجرين بأسعار زهيدة ويخافون عدم إمكانية استمرارهم بالدفع مما يضطرهم لترك بيوتهم المستأجرة للحصول على فرصة للسكن على أرض (ملك) تكون معظم الأبنية بسيطة وغير ثابته وبأسقف مؤقتة في هذه المرحلة ريثما تستقر أوضاع الحيازة ليعاد البناء بطريقة أكثر ثباتاً.

تتغير مورفولوجية الأرض حيث يقوم أعوان سماسرة الاستيطان والسلطة بتقسيم الأرض وترك فراغات عامة للاستخدام ويقسمونها بطرق مختلفة، ويستخدمون الأجزاء الناشئة للبيع في البداية ولترسيم أجزاء لمن تقتضي ضرورة التسوية لتوازنات القوى إرضاءهم. يباع للفئات الفقيرة جداً والمخاطرة بنفسها أجزاء لتأكيد وضع اليد. مع نهاية هذه المرحلة يقوم سماسرة السلطة بتوسيع الاستيطان ويقومون بالتسوية فيما بينهم ومع حلفائهم والممانعين لهم من خلال ترسيم أراضي لمن تفرضه توازنات القوى.

تلعب العلاقات غير المباشرة مع الحكومة (خاصة الشرطة والأمن) في هذه المرحلة دوراً مهماً لتأمين السيطرة والحيازة للسماسرة وتكون شبكة العلاقات المشكلة حول عملية الاستيطان معقدة، يتورط فيها أطراف كثر وتلعب فيها الاستقطابات السياسية والاجتماعية في المنطقة المحيطة وللسماسرة وأعوانهم دوراً كبيراً. غالباً ما تتشأ تكتلات بعينها للقيام بهذه العملية وغالباً ما ترتبط تلك التكتلات بمصالح مع جهات حكومية وخاصة وتعيد إفراز علاقات اجتماعية في مناطق أخرى تلعب دوراً أساسياً في عملية الاستيطان المزمعة.

**المرحلة الثانية: مرحلة بدء استقرار المستوطنة والحصول على الخدمات الأساسية ونمو علاقات اجتماعية**

ضمان الحيازة بيد سماسرة السلطة مع بزوغ تأثير قوى اجتماعية داخلية

البقاء للأقوى بين الفئات الإجتماعية المستوطنة على الأرض: خطر إخلاء المستوطنين الأوائل نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق

تبدأ هذه المرحلة مع بدايات نشوء مجتمعات مستوطنة ويترافق معها بزوغ قوى اجتماعية وشبكة علاقات واستراتيجيات مواءمة ومشاركة شعبية محلية تقاوم في طبيعتها القوى المتحكمة والتي هي حتى نهاية هذه المرحلة تقريباً سماسرة السلطة.

الحصول على الخدمات العمرانية الأساسية والتقادم بالزمن عناصر مهمة في الاستقرار وبدء الشعور بضمان الحيازة الوضعي من قبل السكان والذي يبدأ في هذه المرحلة.

من المهم التنويه إلى أن القوى المسيطرة وهي السماسرة، تبدأ بالضعف الذاتي وذلك لأسباب عديدة منها أن التحكم بالمنطقة والسيطرة عليها يحتاج إلى كثير من التوافق والتنظيم فيما بينها وغالباً ما تنتهي هذه الأطراف

(المتكتلة) إلى التنازع فيما بينها (كمون الضعف الذاتي). كذلك، فإن مقاومة القوى الاجتماعية المتكونة في المجتمع المحلي وامتلاكها ضمان الحيازة الوضعي نتيجة دخول الخدمات الأساسية يزيد من ضعفها. كذلك يوثر فيها ضعف القوى الداعمة لها من الخارج أو تغير المصالح وتوازنات القوى. يساهم كل ذلك في تقويض قوتها وخاصة في مجال ضمان الحيازة وفي الإنتقال للسلطة وللتحكم بالحيازة من أيدي أولئك إلى السكان المستوطنين تدريجياً والذين في هذه المرحلة، يشكلّون في جزء منهم هذه المكوّنات التي كانت سابقاً مسيطرة عليهم.

تتزايد أسعار الأراضي في هذه المرحلة بشكل كبير ويستفيد السماسرة منها كثيراً قبل أن تتقوض قوة تحكمهم في نهاية المرحلة ويبدو أن ضعفهم يأتي بعد الاستفادة المادية، وقد يكون للنزاعات المادية دوراً كبيراً في تقليل دورهم أيضاً. تتغير أنواع البناء مع نهاية هذه المرحلة وتنتقل إلى الاسمنت المسلح والقاعدة الخرسانية، بحيث يمكن للسكان بناء أكثر من طابق.

**المرحلة الثالثة: مرحلة توطيد المستوطنة ونموها وتكّون ملامح منطقة لا رسمية يزداد فيها عدد السكان والتقسيمات الجزئية وكذلك يظهر فيها تمدد على الفراغات العامة والشوارع بما يختلف عن شكل المستوطنة الأولية**

ضمان الحيازة ينتقل من سماسرة السلطة إلى ضمان حيازة وضعي بيد أصحاب الأرض ونتيجة إدخال الخدمات الرئيسية

يبدأ مجتمع المجهودات الذاتية بالتشكل وتبدأ المحددات العامة التي نراها اليوم في المناطق اللارسمية في القاهرة بأخذ شكلها فيه (علاقات عائلية أو من أصل واحد تحكم الكثير من بنى تشكله الاجتماعي والفيزيائي،تشكل قوى إجتماعية سياسية ودينية معينة ونمو مجهودات إدارة وتنظيم للمنطقة وللحيز المشترك،وتدابير للنقل والتوصيل بالمناطق الأخرى وغيرها)

يبقى خطر إخلاء المستوطنين الأوائل جاثماً في هذه المرحلة أيضاً

مع دخول الخدمات الرئيسية التي تشكل الأساس لضمان الحيازة الوضعي من قبل السكان المحليين، تبدأ توازنات القوى بالتغير بشكل كبير. حيث تستقر الملامح المجتمعية للمكونات الاجتماعية للسكان، وتتشكل علاقات وشبكات اجتماعية داعمة لبعضها البعض (كالتشكيلات الاجتماعية العائلية أو من نفس مدينة الأصل في مناطق وحارات من أصل معين). تنمو هذه لتصل إلى تشكيل بعض الجمعيات المحلية. يكون تشكلها هذه التكتلات المجتمعية ضرورة في المرحلة الثانية لمقاومة تحكم قوى سماسرة السلطة ولظهور قوى مجتمعية غير رسمية داخلية أخرى.

وتصبح أنواع البناء والإنشاء في هذه المرحلة ثابتة معظمها من البيتون المسلح، تبدأ بالتمدد على الشوارع التي نشأت مع بدايات التشكل المورفولوجي للمستوطنة لجعلها أقل عرضاً وكذلك تتحايل على الفراغات العامة للإستفادة من أكبر قدر ممكن من الأرض والبناء عليها. وترتفع بعض الأبنية بقدر إمكانيات المالك، كما يظهر أصحاب أموال جدد للاستثمار في المنطقة، وقد يأتي معهم خطر طرد الفقراء الأصليين الذين خاطروا بحياتهم للسكن في المنطقة وجعلهم ينزحون إلى منطقة أخرى، وذلك مع ارتفاع أسعار العقارات وإمكانية استغلال ذلك من قبل(رؤوس الأموال).

يبقى في كل هذه المراحل المسرودة خطر ظهور الحكومة مشحوذة بالقطاع الخاص كطرف ثالث ذي تأثير مغير على منحى التطور سابق الذكر برمّته، في حال كان هناك مصلحة حقيقية في موقع الأرض، لاستثمارات أو مشاريع مربحة وأبعد من استثمارات صغار رجال الأعمال ورؤوس أموالهم (المتواضعة) الذين يستثمرون في مثل هذه المناطق.

## نشوء مستوطنة | تغير قوى التأثير فى النشوء وضمان الحيازة عبر الزمن

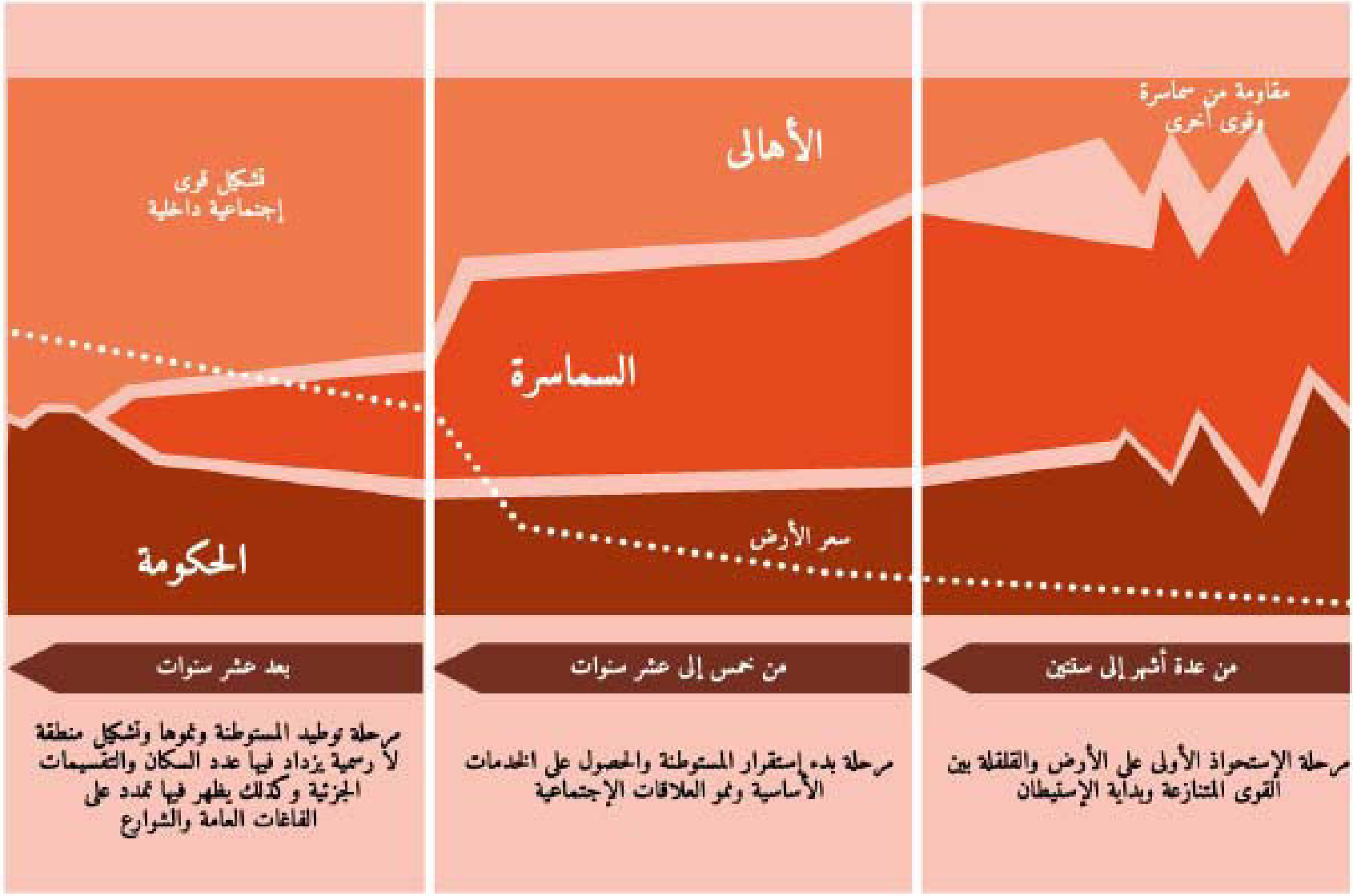


المصدر رشا عروس

### 2.2.4 توصيات بخصوص الإخلاء أو إعادة التوطين القسرى

تتردد حوادث ضياع المسكن، وتمضى الحكومة فى مشاريع إعادة تخطيط للمدن يترتب عنها تهجير ألاف الأسر، حتى وصلت معدلات عدم الإستقرار إلى مستوى الظاهرة. فحان الوقت لإعادة الإستقرار للأسرة المصرية، وإصلاح السياسات والممارسات التى تؤدى إلى هذه الكوارث الإجتماعية.

- العفو عن واضعى اليد والدور الإجتماعى للأرض. إعتراف الدولة بالحيازة العرفية. الدعم القانونى لتسجيل حيازة المجتمعات العمرانية غير المستقرة بالتقادم المكسب للملكية.
- إصلاح منظومة نزع الملكية للمنفعة العامة. الدعم القانونى لمن سيتم نزع ملكيتهم، وإرجاء عمليات نزع الملكية للمناطق ذات حيازة غير مستقرة حتى تنتهى عملية تقنين الأوضاع. القيام بنزع الملكية فقط بعد صرف التعويض الذى ينص عليه حكم نهائى بخصوصه بعد نظر الطعون على التعويض المقترح للملاك. أما للمستأجرين إيجار قديم، فلابد من توفير فرق الإيجار للأسعار المحررة (الإيجار الجديد) لمدة لا تقل عن خمسة أعوام. إلغاء جميع المشاريع التى تدير ربح من قائمة المشاريع المسموح لها نزع الملكية.
- إصلاح منظومة تطوير العقارت والمناطق. إصلاح عملية حصر الشاغلين والملاك (ستساعد فيها عملية العفو عن واضعى اليد)، والتخطيط بالمشاركة (من خلال جمعيات تعاونية يتم إنتخاب أعضائها؛ أنظر باب إدارة العمران والحق فى المشاركة) والدعم القانونى لأهالى المناطق.
- اللامركزية السياسية والديمقراطية المحلية. لضمان تمثيل المجتمعات العمرانية ومشاركتها فى عمليات التطوير العمرانى. ( أنظر باب إدارة العمران والحق فى المشاركة)

## 3 العمران المحروم

- تابع أرشيف: حرمان_عمرانى

تفتقد أو تنتقص مجتمعات عمرانية عدة لأساسيات الحياة من مرافق شبكات مياه الشرب والصرف الصحى، وإنقطاع الكهرباء أو إختفاء إسطوانات الغاز. هذا هو العمران المحروم، والذى يمس إستقرار سكانه أيضاً مثل العمران الخطر، ولكن ببعض الإختلاف. فإن كان تهديد العرمان الخطر تهديد داهم، تهديد العمران المحروم تهديد طويل الأمد، قد يؤدى إلى هجرة البعض تطلعاً إلى مستوى معيشة أفضل، ولكن فى غالبية الأحيان تصمد الأسر لتواجه وتتكيف للموقف، وعادةً بتضحية كبيرة، مادية كانت أو إجتماعية.

أحد أبرز مشاكل المرافق الأساسية فى مصر هى غياب العدالة فى توزيع الإستثمارت والتنمية، حيث تستحوذ محافظات إقليم القاهرة الكبرى والإسكندرية على نصيب الأسد من الإنفاق (أنظر باب إدارة العمران والحق فى المشاركة). فى الوقت نفسه ما يتم إنفاقه ضئيل نسبياً، ومع تبنى الدولة للسياسات النيولبرالية، بداء القطاع الخاص الكبير أن يصبح موّرد لهذه الخدمات عن طريق مشاريع المشاركة مع القطاع الخاص وعقود إدارة وصيانة المرافق. فى مناخ ذو شفافية وتسيطر فيه حكومة قوية بها قدر متقدم من التمثيل الشعبى، قام القطاع الخاص بإستغلال من يمدهم بالخدمة... ففى مناخ الفساد الإدارى وضعف رقابة الدولة، إلى أى مدى ستكفل منظومة القطاع الخاص حقوق المواطنين فى المرافق الأساسية[62]؟

### 3.1 مياه الشرب

- تابع فيلم الحق فى المياه [63]
- تابع أرشيف: مياه[64]

تمثل مياه الشرب النواة الرئيس لأى مجتمع عمرانى، فإن لم تتوفر المياه، لن يقوم المجتمع. فتشير إحصآت أجهزة الدولة المختلفة إلى إتصال نحو 97 بالمئة من أسر مصر بمصدر لمياه الشرب... ولكن حقيقة الأمر أن هناك أبعاد أخرى للحرمان تخفيها هذه الإحصآت.

أولها هو تعريف مياه الشرب الآمنة، وهى أن تكون حنفية المياه داخل الوحدة السكنية، أى أن المياه لا تحتاج إلى نقلها فى جراكن من مصدرها إلى محل السكن. فإذا قمنا بتطبيق هذا التعريف، يزيد عدد الأسر دون إتصال بمصدر لمياه شرب آمن نحو أربعة أضعاف من3.4 إلى 13.4 بالمئة، أو نحو 2.3 مليون أسرة[65]. تقل هذه النسبة بين محافظة الحضر (1.1 بالمئة فى دمياط) وتزداد بصفة ملحوظة فى المحافظات الريفية، خاصةً فى الصعيد (40 بالمئة فى المنيا).

ثانى بعد مخفى فى الإحصآت هو نوعية المياه. فرغم وصول المياه بطريقة آمنة لـ86 بالمئة من سكان مصر، تتفاوت درجة نقاوتها حتى أصبح عدد غير محصور من المواطنين يضطر إلى شراء مياه صالحة للشرب من محطات مياه تضخ من آبار إرتوازية وتعالجها، وينقلها فى ج ركان إلى المنزل[66]. بالإضافة عملية جلب المياه تحدث بصفة يومية و تقع على عاتق الإناث من الأطفال من سن الخامسة عشر[67]. ومن لا يستطيع أن يعثر على مياه نقية، يضطر إلى الإعتماد على المياه التى تصله والتى قد تتسبب فى أمراض عدة، مثل الإسهال عند الأطفال الذى ينهى حياة نحو 3000 طفل كل عام[68]، أو أمراض الكلى التى يعانى منها 44 ألف مواطن بنسبة تبلغ ضعف المعدل العالمى[69].

البعد الثالث، وقد يكون مصدر المشاكل السابق ذكرها، هو تفاوت العدالة الإجتماعية فى توزيع مياه الشرب فى مصر بين المحافظات. فنصيب الفرد فى القاهرة من إجمالى مياه الشرب المستهلكة لجميع الأغراض (منزلى، صناعى، تجارى ولكن بعد طرح الفاقد[70]) هو نحو 380 لتر فى اليوم، أو أقل من ضعف متوسط نصيب الفرد فى مصر (208 لتر/ يوم)[71]. بالمقارنة، يقترب نصيب الفرد إلى نصف المتوسط فى خمس محافظات. إذا تم حساب نصيب الفرد للإستخدام المنزلى فقط[72]، يتدهور متوسط نصيب الفرد فى مصر إلى98 لتر/ يوم. ترتفع القاهرة (140 لتر/ يوم) والإسكندرية (125 لتر/ يوم) عن المتوسط، ويتدهور حال المحافظات الريفية مثل قنا (44 لتر/ يوم) والبحيرة(35 لتر/ يوم)، أو نحو ربع نصيب الفرد فى القاهرة[73].

عندما نضع فى الإعتبار أن الحد الأدنى من إحتياج الفرد لمياه الشرب نحو 50 لتر/ يوم[74]، ويتراوح فى الكود المصرى بين 180 إلى 220 لتر/ يوم، إذا تم التوصل إلى الإستهلاك الفعلى للمياه الصالحة للشرب فى ريف مصر، سنجد محافظات بها فقر مائى. بالمقارنة، تحظى محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية على إحتياجاتها، وبالأخص المدن الجديدة بهم، فسنجد أن العجز ليس فى الموارد، وإنما هو فى سياسات الدولة تجاه التنمية الإقليمية، وبين القرى والمدن القائمة، والمدن الجديدة.

بالإضافة يظهر غياب العدالة فى توزيع مياه الشرب بين المواطنين فى المحافظات السياحية مثل مطروح والبحر الأحمر وشمال وجنوب سيناء. فرغم تدنى نسبة إتصال الأسر بشبكة المياه (من 85 إلى 70 بالمئة)، يرتفع نصيب الفرد فى هذه المحافظات ( بين 180 و470 لتر/ يوم)، بما معناه أن مساكن المصايف قد تستحوذ على نسبة كبيرة من الإستهلاك، وليس أهالى المحافظة (أنظر باب الحق فى مسكن ملائم، الوحدات الشاغرة).

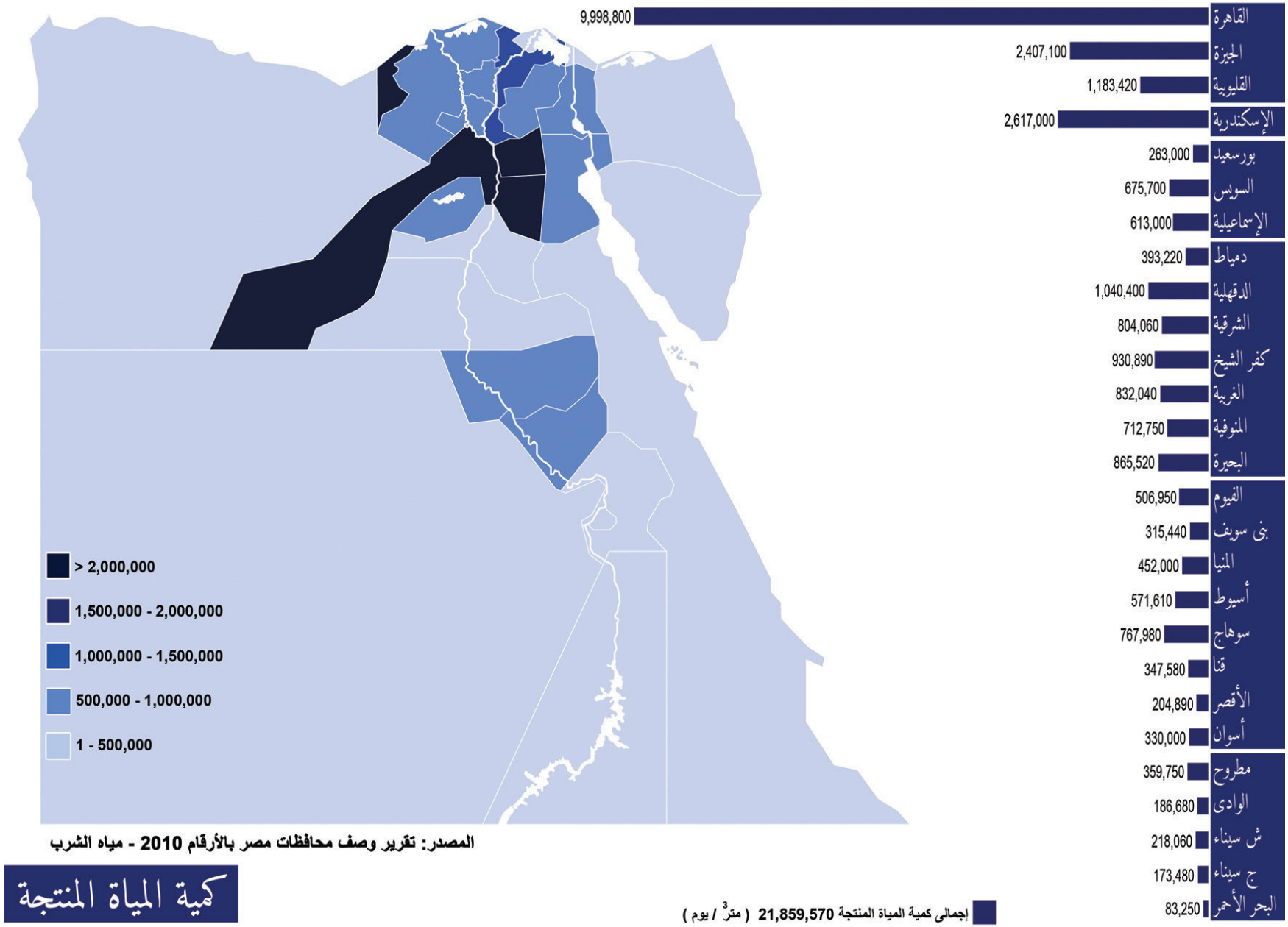


المصدر: تقرير وصف محافظات مصر بالأرقام 2010 - مياه الشرب

## كمية المياة المنتجة

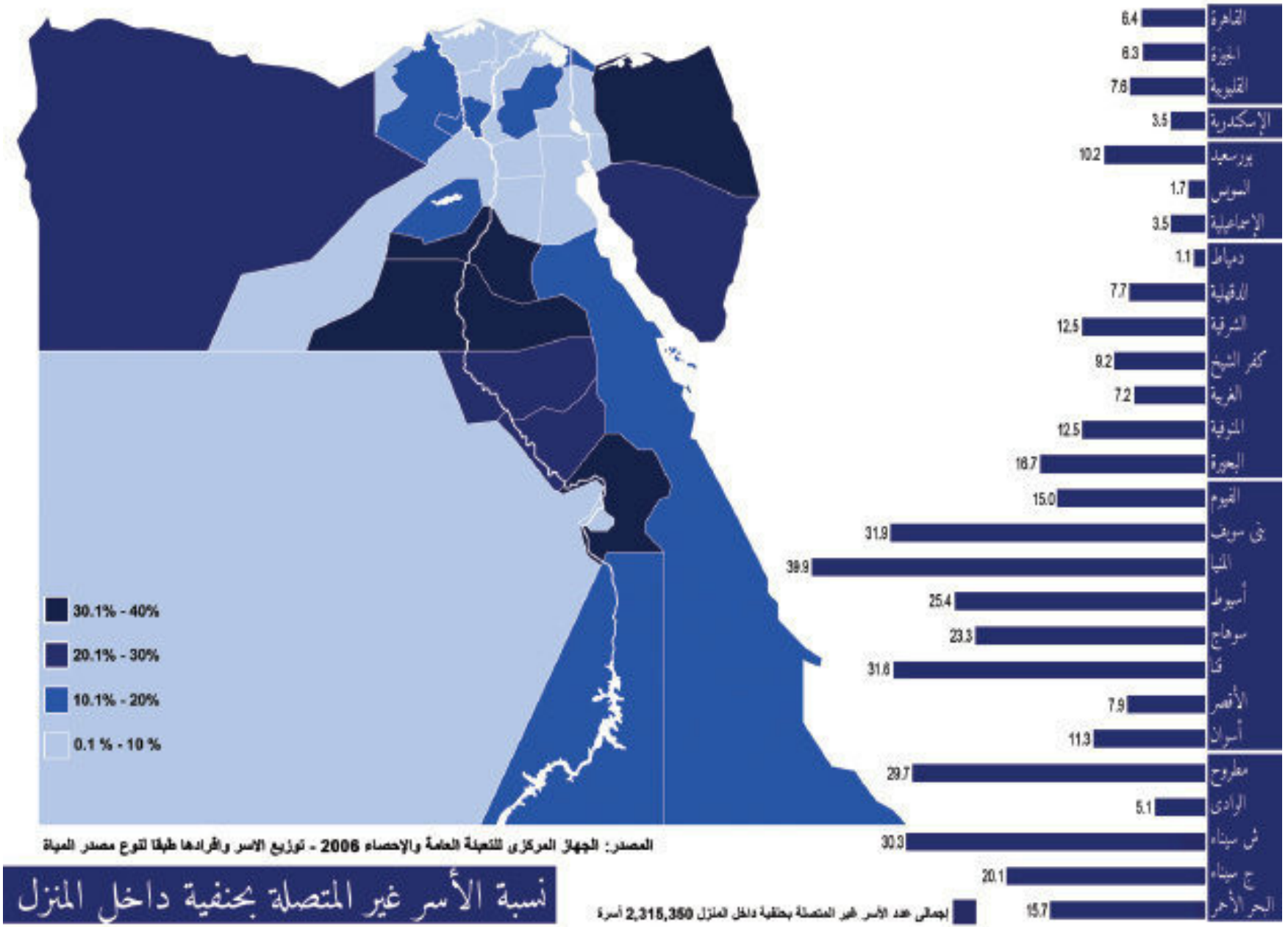


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2006 - توزيع الاسر وافرادها طبقا لنوع مصدر المياة

# نسبة الأسر غير المتصلة بحنفية داخل المنزل

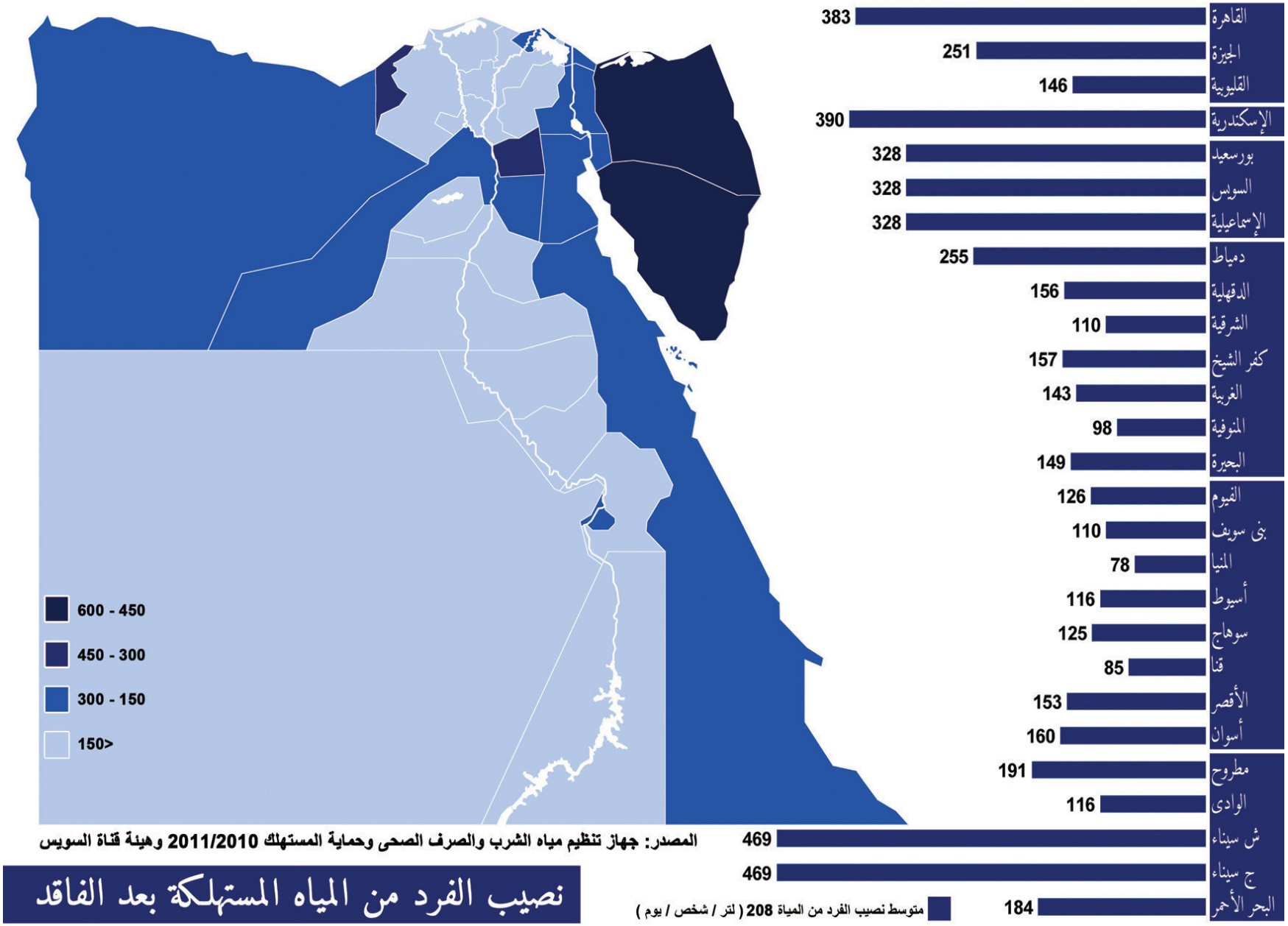


المصدر: جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحى وحماية المستهلك 2011/2010 وهيئة قناة السويس

## نصيب الفرد من المياه المستهلكة بعد الفاقد

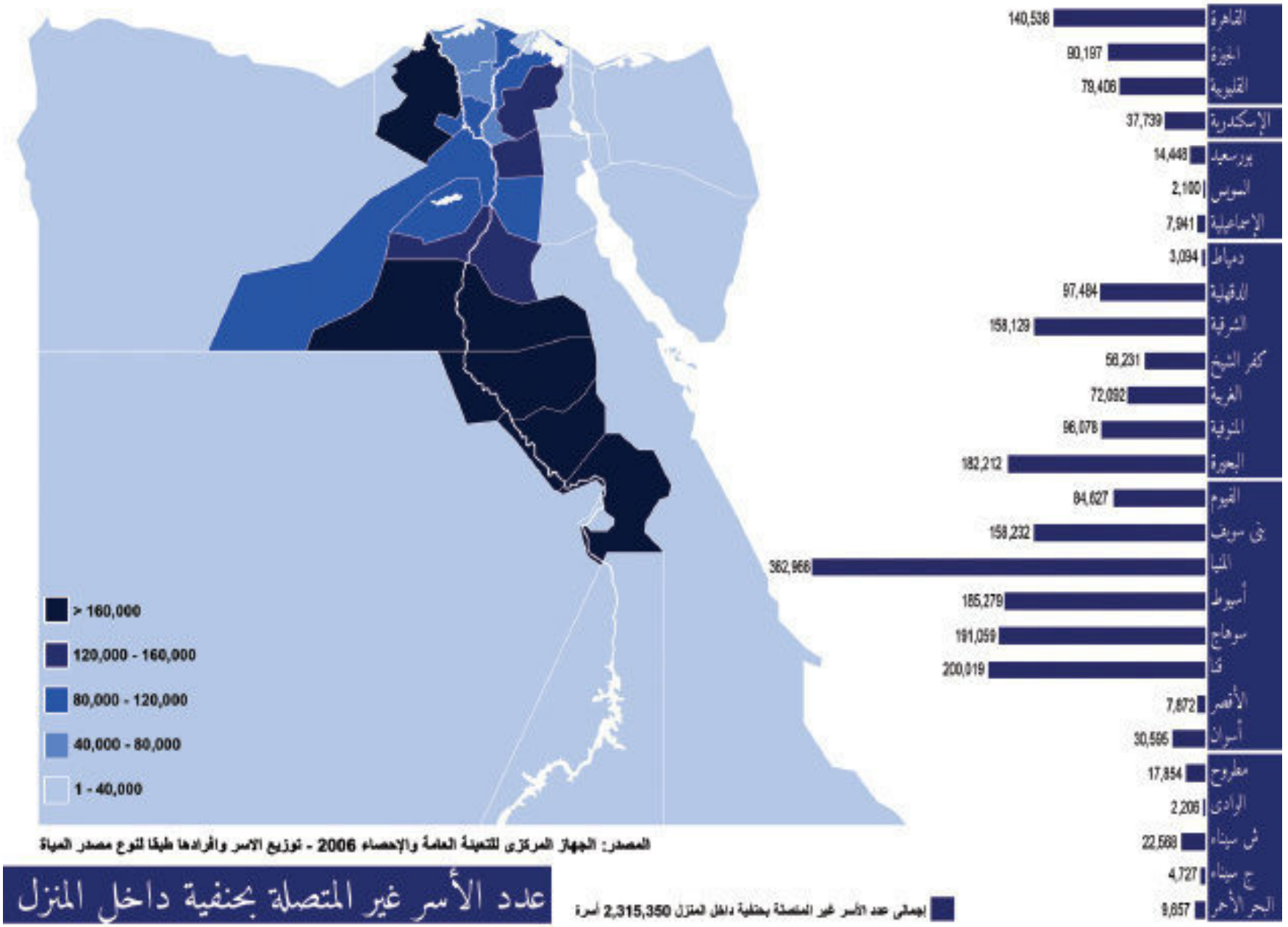
القاهرة 140,538
الجيزة 90,197
القليوبية 79,406
الإسكندرية 37,739
بورسعيد 14,448
السويس 2,100
الإسماعيلية 7,941
دمياط 3,094
الدقهلية 97,484
الشرقية 158,129
كفر الشيخ 58,231
الغربية 72,092
المنوفية 96,078
البحيرة 182,212
الفيوم 84,627
بني سويف 158,232
المنيا 362,966
أسيوط 185,279
سوهاج 191,059
قنا 200,819
الأقصر 7,872
أسوان 30,595
مطروح 17,854
الوادي 2,206
ش سيناء 22,568
ج سيناء 4,727
البحر الأحمر 9,657
> 160,000
120,000 - 160,000
80,000 - 120,000
40,000 - 80,000
1 - 40,000
المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2006 - توزيع الاسر وأفرادها طبقا لنوع مصدر المياة
عدد الأسر غير المتصلة بحنفية داخل المنزل
إجمالى عدد الأسر غير المتصلة بحنفية داخل المنزل 2,315,350 أسرة

## 3.2 الصرف الصحى

تابع فيلم "الصرف غير الصحى" [75]

- تابع أرشيف: صرف_صحى[76]

تشكل عملية صرف المياه المستخدمة داخل المنزل المصرى أحد أهم المشاكل والتحديات العمرانية. فركزت التنمية على شق توصيل شبكات المياه إلى المنازل، نظراً لأهمية هذا المورد الأساسى للحياة، ولكن لم تقابله تنمية مواكبة فى صرف هذه الكميات من المياه بطريقة صحية تحمى من الخطورة الصحية للمياه المصروفة، وخطورتها على السلامة الإنشائية للمبانى[77].

فمتوسط إتصال الأسر بشبكة للصرف الصحى نحو 46.6 بالمئة، حيث تزيد فى المحافظات الحضرية إلى 97 و95 بالمئة ( فى الجيزة والقاهرة)، وتنخفض إلى أقل من 15 بالمئة فى محافظات الصعيد[78]. فى المقابل، متوسط غياب الإتصال بأى نوع من الصرف هو 3.7 بالمئة، أو 641 ألف أسرة. كحل وسط بين الإتصال بشبكة الصرف الصحى، وغياب أى إتصال، تصرف نحو 50 بالمئة من الأسر المصرية مياهها على ترانشات أو شبكات أهلية، حيث تتراوح النسبة بين 77 إلى 86 بالمئة من أسر محافظات الصعيد، إلى 3 و4 بالمئة فى الجيزة والقاهرة.

يذكرنا المسئولون دائماً أن تكاليف إنشاء بنية الصرف الصحى باهظة، وأن نصف المصريين غير متصلين بالصرف الصحى[79]. كما أن الحكومة سعت من قبل نحو مشاريع ضخمة مثلت واجهة غير مستدامة، حيث تركزت الإستثمارات فى القاهرة فى غياب سياسة قومية مبنية على دراسة إحتياجات لتحسين الصرف الصحى خارج العاصمة[80].

ولكن فى غضون الإحتجاجات المتزايدة لأهالى مدن مصر الثانية والثالثة، وقراها المنسية[81]، لابد من إعادة النظر فى التكنولوجيا المفضلة لدى الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى لإختيار تقنيات أكثر ملأمة للواقع المصرى، وأقل تكلفة،مما سينخفض التكلفة إلى نحو العشر، وستصبح فى متناول غالبية المصريين فى الريف والمدن[82]. وبالإضافة، إذا تم حصر عدد الأسر المتصلة بترانشات وشبكات أهلية حسب جودة هذه الحلول، ستنخفض أعداد الأسر المحتاجة إلى صرف صحى محسّن، مما يقلل من التكلفة أيضاً[83].

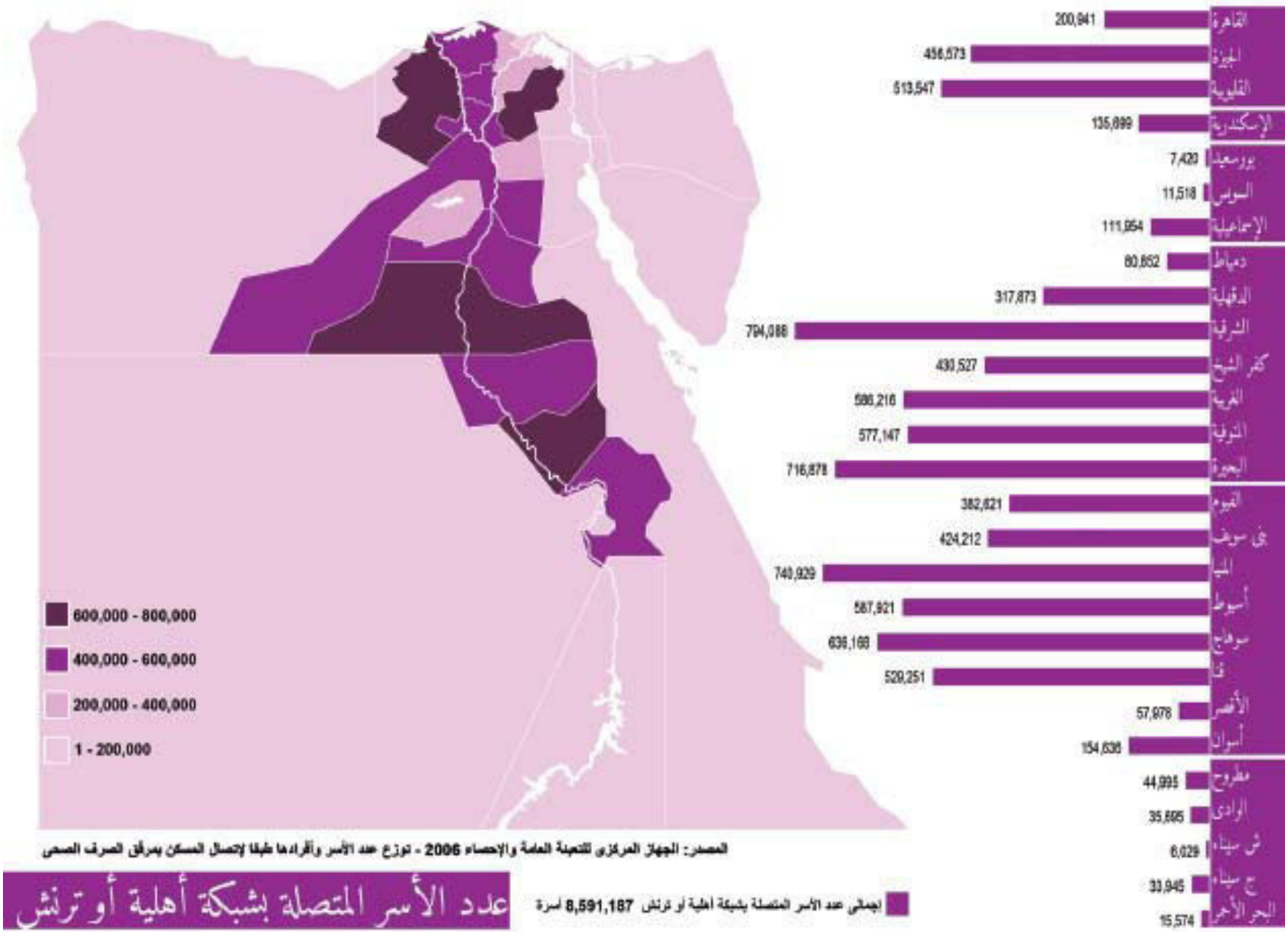
القاهرة 200,941
الجيزة 456,573
القليوبية 513,547
الإسكندرية 135,899
بورسعيد 7,420
السويس 11,518
الإسماعيلية 111,954
دمياط 60,652
الدقهلية 317,873
الشرقية 794,088
كفر الشيخ 430,527
الغربية 586,216
المنوفية 577,147
البحيرة 716,878
الفيوم 382,621
بني سويف 424,212
المنيا 740,929
أسيوط 587,921
سوهاج 636,169
قنا 529,251
الأقصر 57,976
أسوان 154,536
مطروح 44,995
الوادي الجديد 35,695
ش سيناء 6,029
ج سيناء 33,945
البحر الأحمر 16,574
600,000 - 800,000
400,000 - 600,000
200,000 - 400,000
1 - 200,000
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2006 - توزع عدد الأسر وأفرادها طبقا لإتصال المسكن بمرافق الصرف الصحي
عدد الأسر المتصلة بشبكة أهلية أو ترنش
إجمالي عدد الأسر المتصلة بشبكة أهلية أو ترنش 8,591,187 أسرة

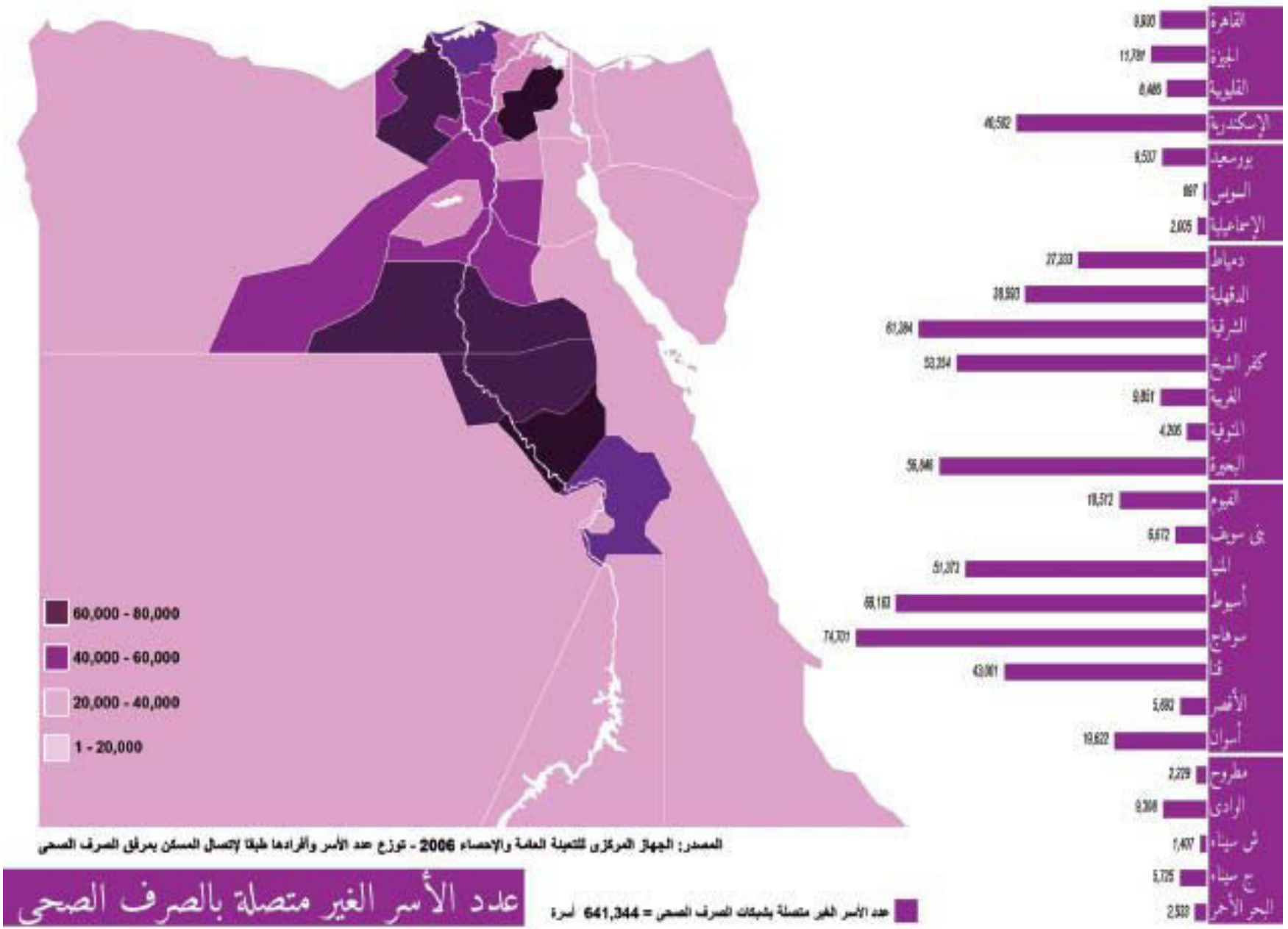


المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2006 - توزع عدد الأسر وأفرادها طبقا لإتصال المسكن بمرفق الصرف الصحى

## عدد الأسر الغير متصلة بالصرف الصحى

عدد الأسر الغير متصلة بشبكات الصرف الصحى = 641,344 أسرة

## 3.3 الطاقة

- تابع فيلم "الحق فى الطاقة... الظلام مستمر" [84]

- تابع أرشيف: كهرباء / غاز[85]

تشير الإحصآت إلى إتصال نحو 99.5 بالمئة من الأسر المصرية بالكهرباء[86]، ولكن هذا بعد إحادى لقصة متعددة الأبعاد. فلا يوجد منزل فى مصر لم يتأثر بإنقطاع الكهرباء عنه فى الصيف، حتى أصبحت هذه الظاهرة تتكرر مع نهاية الربيع لأكثر من أربعة أو خمس أعوام، ولا يظهر لها حل عملى على الأفق[87]. تركز تصاريح المسئولون على أهمية ترشيد الطاقة فى المنازل وأماكن العمل لتفادى إنقطاع التيار، ولكن هل هناك ما يمكن ترشيده بالنسب المطلوبة؟

الحقيقة أن مصر ليست دولة غنية كهربائياً. فمتوسط نصيب الفرد من إجمالى الإنتاج هو نحو1679 كيلو وات ساعة (ك.و.س.)/ سنة، مما يضعها فى المرتبة الـ81 بين دول العالم بنحو 56 بالمئة من المتوسط العالمى، و فى المرتبة11 بين الدول العربية، بنحو 73 بالمئة من المتوسط العربى[88]. بعد طرح الفاقد من الإنتاج وإستخدامات الصناعة والزراعة، يصبح صافى متوسط نصيب الفرد للإستخدام المنزلى حوالى 662 ك.و.س./ سنة، أو نحو 232 ك.و.س/ شهر للأسرة، حيث تستهلك الأسر الأكثر فقراً 195 ك.و.س/ شهر، والفئة الغنية 324[89].

لذا، بخصوص الإستخدام المنزلى، لا يوجد مجال واسع للترشيد إلا للفئة الغنية التى تمثل 20 بالمئة من السكان. كما أن زيادة أسعار الكهرباء على جميع الفئآت قرار غير عادل، حيث أنه إعتبر شريحة الـ50 ك.و.س/ شهر هى الأكثر فقراً، وهو إفتراض خاطئ قد يرجع إلى ستينيات القرن الماضى. لذا لابد من إعادة هيكلة شرائح الإستهلاك طبقاً للواقع، حيث يتم دعم الشريحتين الأفقر، والبيع بسعر التكلفة للشريحة الوسطى والأعلى من الوسطى، وبيع الكهرباء بربح لأعلى فئة، بالإضافة إلى شريحة أو إثنان إضافيتان للأكثر إستهلاكاً.

بالإضافة فالإستهلاك المنزلى بين المحافظات به تفاوت يصل إلى ثلاث أضعاف ونصف فى نصيب الفرد بين محافظة لأخرى[90]. فسجلت محافظة القاهرة أعلى نصيب للفرد (1708 ك.و.س./ سنة) أو نحو ثلاثة أضعاف متوسط مصر، تليها البحر الأحمر ومطروح والجيزة بنحو ضعف المتوسط. كان نصيب الفرد مرتفع عن متوسط مصر فى المحافظات الحضرية مثل بورسعيد ودمياط والقاهرة والإسكندرية، ولكن شاركتهم محافظتى الوادى الجديد وجنوب سيناء. كان الإستهلاك المنزلى مقترب من المتوسط فى باقى محافظات القناة وبعض محافظات الدلتا والصعيد، وإنخفض عن المتوسط فى باقى محافظات مصر حيث سجلت المنوفية أقل نصيب للفرد بنحو 70 بالمئة من المتوسط (467 ك.و.س.)، وكان نصيب الفرد فى شمال سيناء نصف قيمة جنوب سيناء

فإذا نظرنا للمحافظات ذات نصيب مرتفع عن المتوسط، يمكن إستنتاج أن هذا النصيب لا يعنى التوزيع العادل بين مواطنى هذه المحافظات. فعلى سبيل المثال ليست صدفة أن يرتفع نصيب الفرد بمحافظات البحر الأحمر ومطروح وجنوب سيناء ودمياط الذين يمثلون مقاصد سياحية وبهم كم هائل من المساكن المصيفية والتى تمثل نسبة كبيرة من إستهلاك المحافظة للكهرباء (أنظر باب الحق فى مسكن ملائم؛ الوحدات الشاغرة) .

بالنسبة للغاز الطبيعى، يظل تحدى توصيل شبكته إل مدن وقرى مصر لإستبدال إسطوانات الغاز التى تشكل خطر على المسكن، وعبئ على الأسرة. حتى عام 2010، إتصلت منازل فقط 18 بالمئة من أسر مصر، بالتركيز فى القاهرة ومحافظات القناة[91].

- للمزيد إقراء سلسلة تدوينات "الكهرباء والحق فى السكن"[92]

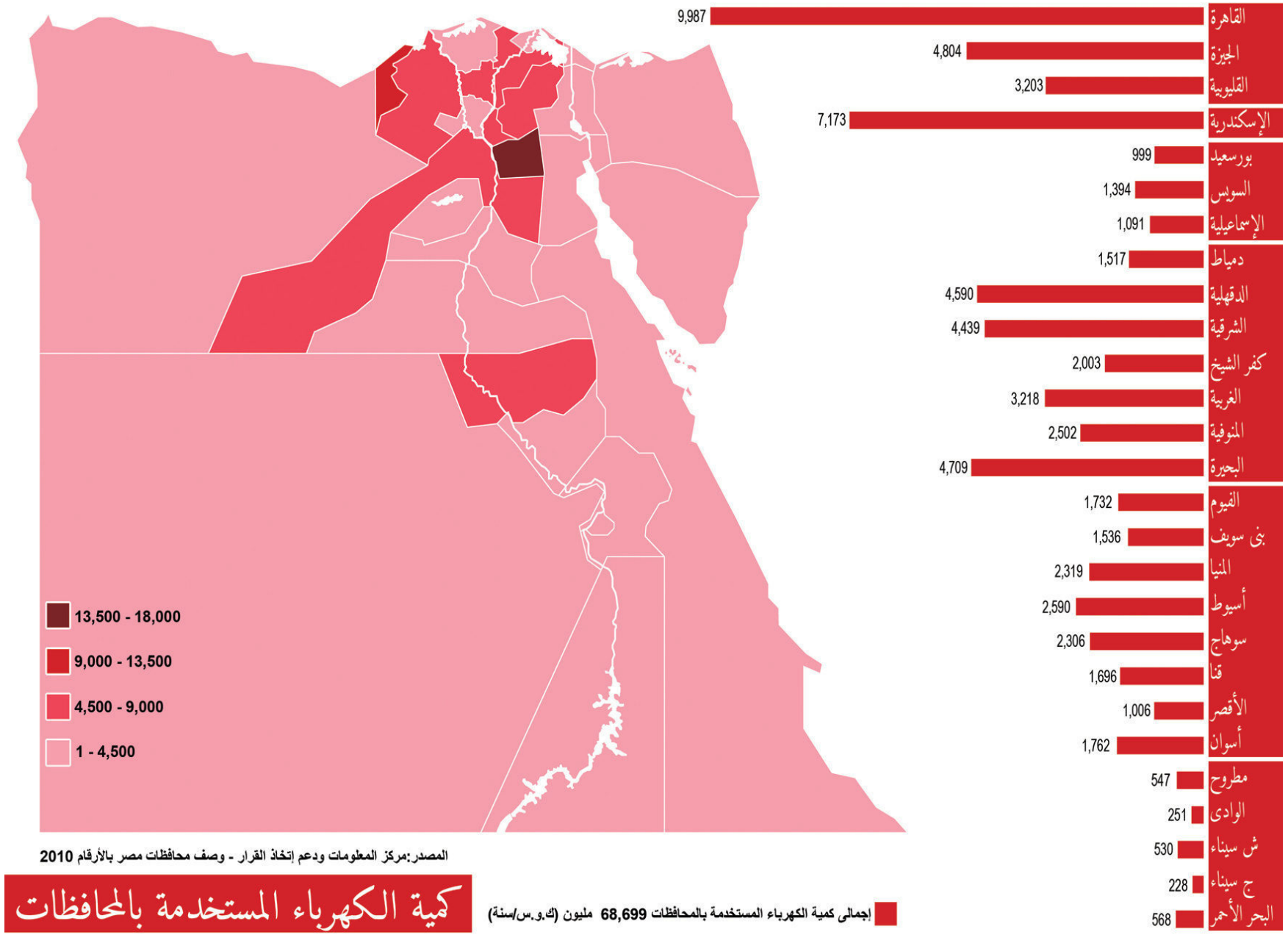


المصدر: مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - وصف محافظات مصر بالأرقام 2010

# كمية الكهرباء المستخدمة بالمحافظات

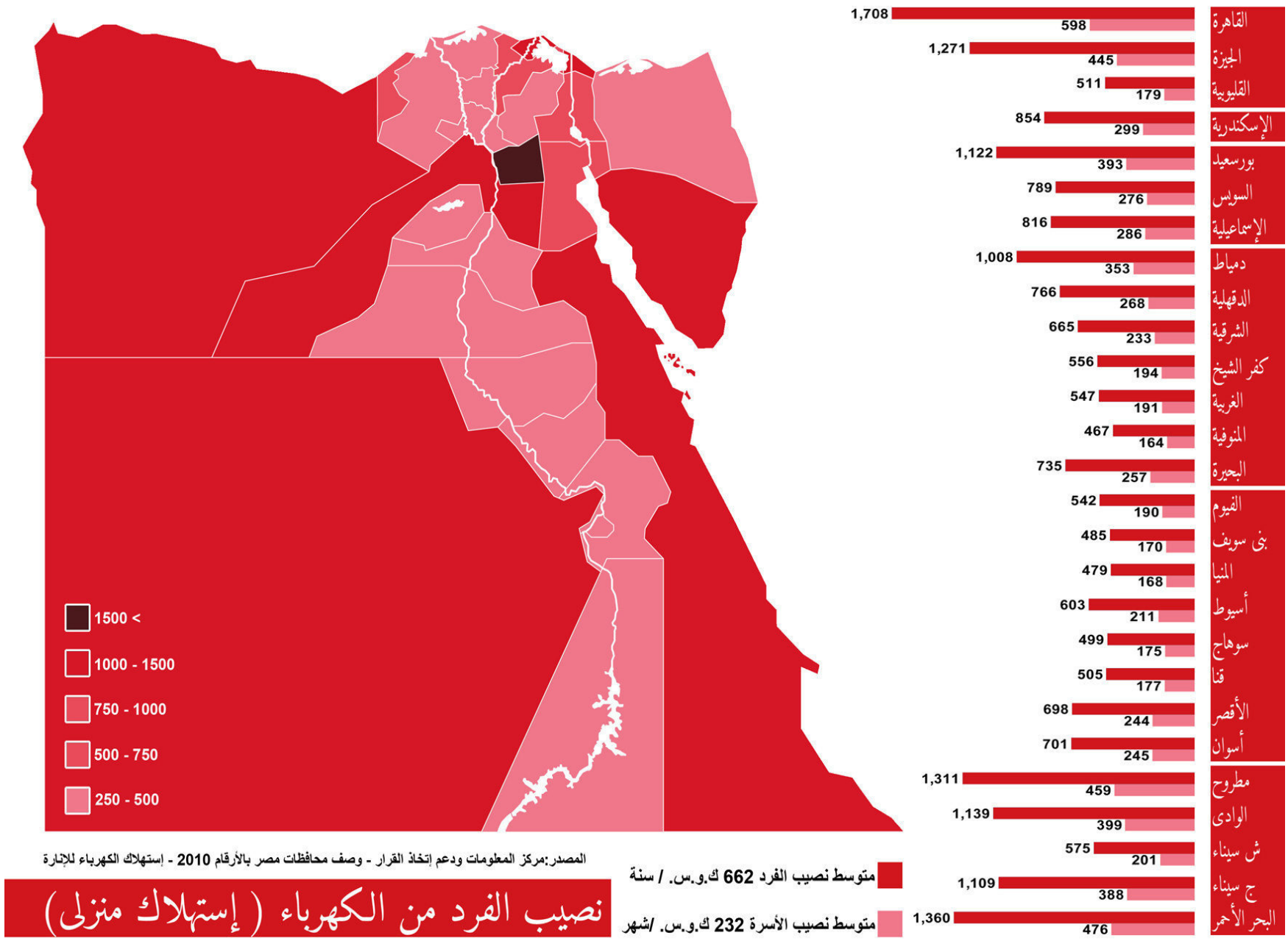
القاهرة 1,708 598
الجيزة 1,271 445
القليوبية 511 179
الإسكندرية 854 299
بورسعيد 1,122 393
السويس 789 276
الإسماعيلية 816 286
دمياط 1,008 353
الدقهلية 766 268
الشرقية 665 233
كفر الشيخ 556 194
الغربية 547 191
المنوفية 467 164
البحيرة 735 257
الفيوم 542 190
بنى سويف 485 170
المنيا 479 168
أسيوط 603 211
سوهاج 499 175
قنا 505 177
الأقصر 698 244
أسوان 701 245
مطروح 1,311 459
الوادى 1,139 399
ش سيناء 575 201
ج سيناء 1,109 388
البحر الأحمر 1,360 476
1500 <
1000 - 1500
750 - 1000
500 - 750
250 - 500
متوسط نصيب الفرد 662 ك.و.س. / سنة
متوسط نصيب الأسرة 232 ك.و.س. /شهر
المصدر:مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - وصف محافظات مصر بالأرقام 2010 - إستهلاك الكهرباء للإنارة
نصيب الفرد من الكهرباء ( إستهلاك منزلى)

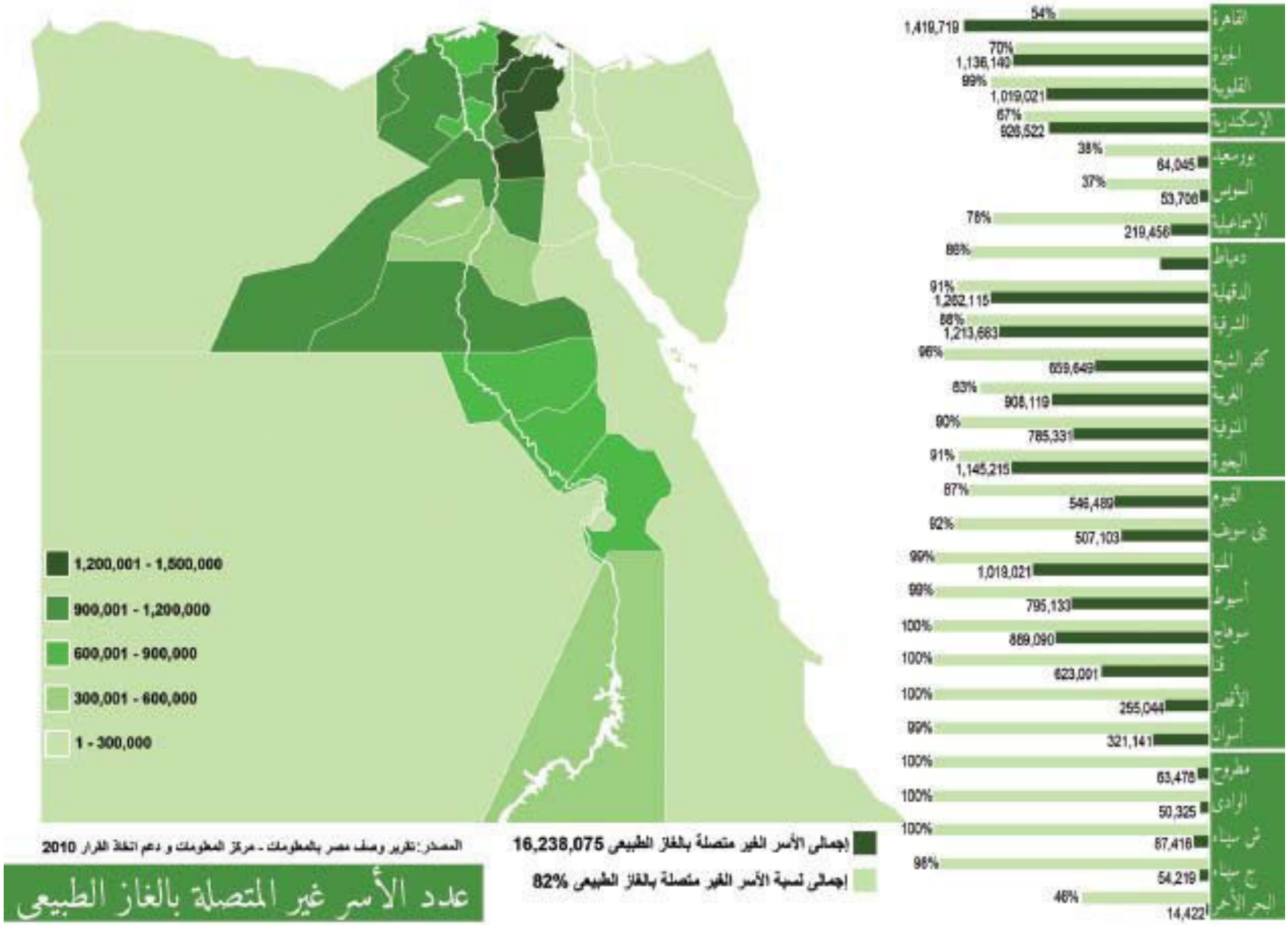
1,200,001 - 1,500,000
900,001 - 1,200,000
600,001 - 900,000
300,001 - 600,000
1 - 300,000
إجمالى الأسر الغير متصلة بالغاز الطبيعى 16,238,075
إجمالى نسبة الأسر الغير متصلة بالغاز الطبيعى 82%
54% 1,419,719 القاهرة
70% 1,136,140 الجيزة
99% 1,019,021 القليوبية
67% 926,522 الإسكندرية
38% 84,045 بورسعيد
37% 53,708 السويس
76% 219,456 الإسماعيلية
88% دمياط
91% 1,252,115 الدقهلية
88% 1,213,663 الشرقية
96% 659,649 كفر الشيخ
83% 908,119 الغربية
90% 785,331 المنوفية
91% 1,145,215 البحيرة
87% 546,489 الفيوم
92% 507,103 بنى سويف
99% 1,019,021 المنيا
99% 795,133 أسيوط
100% 889,090 سوهاج
100% 623,001 قنا
100% 295,044 الأقصر
99% 321,141 أسوان
100% 63,478 مطروح
100% 50,325 الوادى
100% 87,416 ش سيناء
98% 54,219 ج سيناء
46% 14,422 البحر الأحمر
المصدر: تقرير وصف مصر بالمعلومات - مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار 2010
عدد الأسر غير المتصلة بالغاز الطبيعى

## الهوامش

(1) قناة وزارة الإسكان الظل IskanAlZil على يوتيوب
http://www.youtube.com/watch?v=LY6aKBtiShc&list=UUUu8wMGQMaRUk5exRbJ_VjA

(2) ملحوظة: تم تجميع هذه الإحصآت من أكثر من مصدر، وتشير الدلائل المختلفة إلى أن هذه الأعداد ليست الأعداد الكاملة، حيث ذكرت تقارير صحافية عدة "إنهيار جميع منازل القرية"، أو "تهدمت القرية بالكامل"، دون الإشارة إلى أعداد. كما فى كارثة الدويقة الثانية، أوقفت المحافظة جهود الإغاثة وإستخراج الجثث بعد عدة أيام وتمت تسوية الأرض.

(3) Egypt national report prepared for the IDNDR mid-term review and the 1994 World Conference on Natural Disaster Reduction Yokohama Japan 23-27 May 1994 http://www.preventionweb.net/files/30903_egyptyo-kohamareport.pdf

(4) Egypt national report prepared for the IDNDR mid-term review and the 1994 World Conference on Natural Disaster Reduction Yokohama Japan 23-27 May 1994 http://www.preventionweb.net/files/30903_egyptyo-kohamareport.pdf

(5) EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database – www.emdat.be – Université catholique de Louvain – Brussels – Belgium. Ret: 26.08.2013

(6) EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database – www.emdat.be – Université catholique de Louvain – Brussels – Belgium. Ret: 26.08.2013

(7) تهدم وتصدع 250 منزلا ومصرع مواطن بالبحر الأحمر، الأهرام، 18.11.1996

(8) EM-DAT: The OFDA/CRED International Disaster Database – www.emdat.be – Université catholique de Louvain – Brussels – Belgium. Ret: 26.08.2013

(9) ووقع الهلال الأحمر المصرى، سيول 2010 – http://www.egyptianrc.org/Modul sEn.aspx?moduleNo=23&id=14 إطلاع: 25.08.2013

(10) «الشروق» ترصد القصص المأساوية لمحرقة قرية الإمام مالك بالبحيرة، الشروق، 12.06.2013 http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12062013&id=4b3bd4e8-fc00-4d92-a53c-a5a3b66e3f23

(11) عرفها أستاذ الجغرافيا نيل سميث فى دراسة له عن الآثار الإجتماعية والعنصرية لإعصار كاثرينا بالولايات المتحدة؛ There is No Such Thing As a Natural Disaster: Race Class and Hurricane Katrina 2006

(12) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، إصدار مستقبلى. رصد الإنهيارات التلقائية لعقارات مصر، 2012/2013

(13) متوسط عدد الوحدات بالعقار 6.9 وحدة. USAID Housing Study for Urban Egypt 2008

(14) قناة وزارة الإسكان الظل IskanAlZil على يوتيوب

(15) يرى عدد من الباحثين العمرانيين أن أمن الحيازة فى القاهرة محفوظ، وأن الإخلآت القسرية نادرة، سواء من قبل الدولة، أو من قبل مُلاك الوحدات المؤجرة. Sims D. Understanding Cairo The Logic of a City Out of Control 2010. Pp 109-110. Marion Sejourne Inhabitatnts' Daily Practices to Obtain Legal Status for Their Homes and Security of Tenure: Egypt. In Ababsa Dupret & Denis ed Popular Housing and Urban Land Tenure in the Middle East. Case Studies from Egypt Syria Jordan Lebanon and Turkey 2012. Dorman WJ. Of demolitions and Donors in Singerman D. ed Cairo Contested 2009

(16) De Soto H. 1997 – Dead Capital and the Poor In Egypt. Appendicies. In; ECES Distinguished Lecture Series 11

(17) فى غياب إحصآت عن أراضى البناء المسجلة تم إستنتاج نسب بنأً على تاريخ تهديدات الحيازة لكل نوعية من المناطق. كما أن نظراً لتناول إحصآت دى سوتو حيازة الملكية دون أنواع الحيازة الأخرى على رأسهم الإيجار، فهذه الأرقام فقط لأمن حيازة الملكية.

(18) البيوت القديمة فى غالبية القرى غير مقننة، وتتم عملية التقنين مع إصدار رخصة إعادة بناء.

(19) أرشيف وزارة الإسكان الظل / تاج:إخلاء_إدارى https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%A5%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%A1_%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%89

(20) أرشيف وزارة الإسكان الظل / تاج:إخلاء_قسرى https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%

D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%20%D8%A5%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%A1_%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%89

(21) أرشيف وزارة الإسكان الظل / تاج: حرمان_متعمد https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%AD%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86_%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%AF

(22) محافظة القاهرة، غير مؤرخ – سياسة المحافظة فى تطوير العشوائيات http://www.edlal.com/upload/NewsImages/file/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%20%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA_1%20%2812%29.pdf إطلاع: 01.08.2013

(23) موقع المركز المصرى للحق فى السكن – http://www.echr.org/en/hc/02/010620.htm إطلاع: 17.09.2013

(24) للمزيد عن مشروع القاهرة 2050 تابعوا أرشيف وزارة الإسكان الظل، تاج: القاهرة_2050 https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9_2050

(25) تم تهجير ما بين 100 إلى 120 ألف من أهالى النوبة، نصفهم فى مصر، والنصف الأخر فى السودان.

(26) للمزيد عن هذا الموضوع: منظمة العفو الدولية – نحن ليسنا مهملات، عمليات الإخلاء القسرى فى المناطق العشوائية فى مصر http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/001/2011/en/c6873334-e688-4b47-a710-382b1f94f42a/mde120012011ar.pdf و: فيلم "العمران... موقف"، إخراج: أمنية خليل – http://www.youtube.com/watch?v=F2i8HVnKtls و: حالة إعادة تسكين بموقع جديد، هرم سيتى بالسادس من أكتوبر. فى: دينا شهيب وخالد عبد الحليم، 2013 – الفئات المهمشة والحق فى السكن اللائق

(27) د. علي الفرماوي مدير صندوق تطوير العشوائيات في حواره مع «الأخبار»: تطوير العشوائيات يحتاج 170 مليار جنيه، أخبار اليوم، 19.04.2012 – http://www.masress.com/elakbar/168403

(28) El-Batran M & Christian Arandel 1998. A Shelter of their own: Informal settlement provision in Greater Cairo and government responses

(29) El-Batran M & Christian Arandel 1998. A Shelter of their own: Informal settlement provision in Greater Cairo and government responses

(30) مشروع نايل دومة، نشاط سياحى فندقى، إدارى، تجارى، ترفيهى. البوابة الإلكترونية لمحافظة القاهرة – مشروع منطقة حكر أبو دومة على النيل روض الفرج. إطلاع: 31.08.2013. http://web.archive.org/web/20100406215557/http://www.cairo.gov.eg/invest/projects/display.aspx?ID=6

(31) فى يونيو 2005 تمت إزالة مساكن 3000 أسرة موجودة بأراض حكر أبو دومة بكورنيش روض الفرج بالقاهرة، إستناداً إلى قرار نزع الملكية للمنفعة العامة (قرار 2423 لسنة 1994) لإعادة تخطيط وتحسين المنطقة – المركز المصرى للحق فى السكن، ديسمبر 2010. الفقراء دائماً يدفعون الثمن.

(32) هجمة جديدة علي قلعة الكبش لإزالة أطلال العشش المحترقة.. 1000 أسرة في الشارع.. قوات أمن مبارك كانت هنا!!، مركز الدراسات الإشتراكية، 23.05.2007 http://revsoc.me/_14239

(33) كانت التعويضات للمستأجرين أو الملاك الذين ليس لهم سند ملكية واضح، وهذا حال غالبية سكان المناطق المتدهورة، فى حدود 7500 جنيه للغرفة دون إحتساب المطبخ أو الحمام، أى ما بين 7500 إلى 22500 جم (المركز المصرى للحق فى السكن، مصدر سابق ذكره). بالمقارنة، أسعار وحدات إسكان المشروع القومى للإسكان حين ذاك كانت 55 ألف جنيه بعد الدعم.

(34) تم إعادة تسكين فقط 40 بالمئة من سكان زينهم الأصليين بعد الإنتهاء من بناء مساكن جديدة مكان منازلهم القديمة. Shehayeb et al 2010 – Housing Relocation in Cairo و: سكان "الإيواء":من الوعد بالإقامة فى مساكن مؤقتة إلى النسيان لأكثر من 30 سنة، الدستور الأصلى، 23.09.2010 http://www.masress.com/dostor/29555

(35) مصر: تطوير المناطق العشوائية يفتح آفاقا للاستثمار في قطاع المقاولات، الشرق الأوسط، 19.11.2005 http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=334093#.UiISXj_LKo0

(36) حوار مع أ. محمد عبد العظيم، محامى مركز الإصلاح المدنى والتشريعى. 22.08.2013

(37) ملحوظة: مع التوازى لهذا المشروع قام صندوق تطوير المناطق العشوائية برصد 695 منطقة غير مخططة على مستوى الجمهورية، وهذا فى برنامج مماثل أسماه "الخريطة القومية للمناطق غير المخططة" تشمل مدن مصر الرئيسة والثانوية، حيث سيتم التركيز على تقنين أوضاع هذه المناطق ورفع كفأة أو توصيل المرافق، وبداء بالفعل عام 2012 مشروع إسترشادى فى منطقة المنتزة بدمياط. ولكن لا توجد معلومات عن هذا المشروع، ويظل التساؤل عن الإزدواجية فى العمل بين أكثر من هيئة حكومية؟

(38) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، غير مؤرخ. المخططات الإستراتيجية والأحوزة العمرانية للقرى – المشروع القومى لتنمية الريف المصرى. http://www.moh.gov.eg/PDF/ahwaza.pdf إطلاع: 02.08.2012

(39) اعتماد الأحوزة العمرانية لـ1872 مدينة وقرية وعزبة، الأهرام المسائى، 05.06.2013 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1308709&eid=976

(40) حسب المشرف على مشروع تنمية الريف المصرى بالهيئة العامة للتخطيط العمرانى، فى؛ أحوزة عمرانية جديدة لـ27 ألف عزبة ونجع وكفر بالمحافظات، الأهرام، 04.11.2012 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1083971&eid=162

(41) على أساس تصريحات مدير صندوق تطوير المناطق العشوائية على مناطق إعادة التخطيط وهى المناطق الآمنة ولكنها غير رسمية وتحتاج إلى الإمداد بمرافق وخدمات. فى؛ 200 مليار جنيه تكلفة تطوير المناطق غير المخططة تتحمل الدولة ٪50 منها الأهرام، 20.08.2012 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=999754&eid=454

(42) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، غير مؤرخ – الدليل المرجعى لإعداد المخطط الإستراتيجى العام والتفصيلى للمدينة المصرية http://www.gopp.gov.eg/upload/projects/TOR_Cities.pdf إطلاع: 13.08.2013

(43) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، 2008 – الدليل المرجعى لإعداد الأحوزة العمرانية للعزب والكفور والنجوع ٪20. http://www.gopp.gov.eg/upload/projects/TOR_Hamlets.pdf إطلاع: 13.08.2013

(44) موقع بوابة الأقصر – نبذة عن الإستثمار http://web.archive.org/web/20110114003923/http://www.luxoregypt.org/Arabic/About_Luxor/Luxor_Investment/Pages/Introduction1.aspx إطلاع: 04.09.2013

(45) تم الإخلاء عن طريق قطع الكهرباء بعد أن إحتج الأهالى على مساكن التعويض التى راؤا أنها غير قابلة للسكن. محلى الأقصر يقطع الكهرباء عن نجوع القرنة لتهجيرهم، اليوم السابع، 29.11.2008 http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=53726

(46) الأهرام ترصد ثاني أكبر عملية تهجير في تاريخ مصر بعد النوبة، الأهرام، 01.12.2006 http://yyy.ahram.org.eg/archive/2006/12/1/INVE1.HTM

(47) سقوط خمسة منازل بالقرنة الجديدة بعد عام من تسلمها .. ولا إصابات، البديل، 08.06.2011 http://www.masress.com/elbadil/42044

(48) 48 المساكن البديلة لأهالى القرنة متصدعة وبلا خدمات، اليوم السابع، 07.12.2008 http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=55273

(49) RIGHTS-EGYPT: Families Uprooted as Sphinxes Revive Inter Press Service (IPS) 23.02.2012 http://www.ipsnews.net/2010/02/rights-egypt-families-uprooted-as-sphinxes-revive/

(50) مظاهرات حاشدة للمتضررين من إزالات مشروع تطوير مدينة الأقصر، الأهرام، 11.02.2011 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=427948&eid=1110

(51) صندوق تطوير المناطق العشوائية، 2011. حصر وتصنيف المناطق غير الآمنة بالمحافظات (تقرير غير منشور لكل محافظة)

(52) موقع صندوق تطوير المناطق العشوائية، خبر بتاريخ 15.04.2013. إطلاع: 20.05.2013 http://isdf.gov.eg/4Coulmns/03Current/IM_Cur/IM_20.htm

(53) بعد الثورة طرحت محافظة القاهرة تعويض أهالى مثلث ماسبيرو ورملة بولاق بمساكن يتم بنائها بالمنطقة نفسها. كما قامت محافظة بورسعيد ببناء 1870 وحدة سكنية مكان منطقة زرزارة بين نوفمبر 2011 وأكتوبر 2012. "القاهرة": خطة لتطوير مثلث ماسبيرو وبناء 64 برجا سكنيا وتجاريا، اليوم السابع، 21.02.2013 http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=953946 و: موقع صندوق تطوير المناطق العشوائية – موافقة مجلس الوزراء علي خطة تطوير منطقة رملة بولاق ( نايل تورز) حي بولاق – محافظة القاهرة، 02.04.2013 http://isdf.gov.eg/4Coulmns/03Current/Pro_Cur/Pro_35.htm#sthash.9DcBUxVh.dpuf و: بورسعيد: تسليم 1870 وحدة سكنية لسكان منطقة زرزارة العشوائية، الأهرام، 24.10.2012 http://digital.ahram.org.eg/Economy.aspx?Serial=1073204

(54) منطقة الصحابى بأسوان، ومناطق إسطبل عنتر والدويقة وعزبة خيرالله وعزبة العرب وعشش الزرائب بالقاهرة

(55) أشار محافظ القاهرة عبد العظيم وزير فى تصاريح عدة إلى إعادة تسكين أهالى مثلث ماسبيرو ورملة بولاق بمساكن النهضة (شرق القاهرة). تسكين متضرري إزالة «ماسبيرو» بمنطقة النهضة، المصرى اليوم، 24.12.2010 http://www.almasryalyoum.com/node/279061 و: محافظ القاهرة: إزالة عشش (بولاق) وتعويض ساكنيها لتطوير الكورنيش، مصراوى، 02.01.2011 http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/january/2/governer_distruct.aspx

(56) محافظة أسوان أعلنت عن تطوير منطقة عشوائية ففوجئ الأهالى بـ«مخطط» لتهجيرهم وهدمها بالكامل، المصرى اليوم، 12.10.2010 http://www.almasryalyoum.com/node/194890

(57) محافظة القاهرة تزيل عشش مؤسسة الزكاة بالمرج بحماية الجيش والشرطة، المصرى اليوم، 08.08.2013 http://www.almasryalyoum.com/node/484527

(58) غضب أهالى "زرزارة" ببورسعيد بسبب عقود مساكنهم الإيجارية، اليوم السابع، 07.05.2013 http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1053862

(59) غضب أهالى "زرزارة" ببورسعيد بسبب عقود مساكنهم الإيجارية، اليوم السابع، 07.05.2013
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1053862

(60) القضاء الإداري ينتصر لأهالي رملة بولاق ويقضي بالغاء قرار محافظ القاهره بالاستيلاء المؤقت على ررضيهم، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 28.08.2013 – http://eipr.org/pressrelease/2013/08/28/1802

(61) قطع الكهرباء ونشر قوات خاصة بـ"الصحابي بأسوان!، إنقاذ مصر، 30.07.2010. http://web.archive.org/web/20101103054136/http://saveegyptfront.org/news/latest-news/8616.html

(62) للمزيد عن الشركات مع القطاع الخاص فى قطاع المرافق، راجع مركز معلومات البنك. يحيى شوكت، 2012 – تأثير برامج وسياسات البنك الدولى على العمران فى مصر / http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/wbegypt-ar.pdf

(63) قناة وزارة الإسكان الظل IskanAlZil على يوتيوب
http://www.youtube.com/watch?v=PyOReSRvq_0&list=UUUu8wMGQMaRUk5exRbJ_VjA

(64) أرشيف وزارة الإسكان الظل؛ تاج مياه / https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87?type=all&snapshot=no&sort=updated

(65) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2006 – توزيع الاســر وافرادها طبقا لنوع مصـدر الميــاة

(66) تم رصد عدة قرى بمركز الجيزة بالجيزة ومركز يوسف الصديق بالفيوم تشترى مياه من محطات أهلية أو من سيارات مياه خاصة، رغم إتصال منازلهم بالشبكة. راجع فيلم الحق فى المياه.

(67) يونيسف مصر – https://www.facebook.com/photo.php?fbid=384594281663939&set=pb.246339298822772.-2207520000.1378580740.&type=3&theater

(68) يونيسف مصر – https://www.facebook.com/photo.php?fbid=377865992336768&set=pb.246339298822772.-2207520000.1378580949.&type=3&theater

(69) حسب الجمعية المصرية لأمراض وزراعة الكلى، فى؛ الأمراض الوبائية تفتك بالمصريين.. ومصر الأولى في معدل الإصابة بالكبد والفشل الكلوي، حقوق، 05.06.2013

(70) متوسط الفاقد 31 بالمئة، حيث يتراوح بين 19 بالمئة بالغربية، إلى 42 بالمئة بالأقصر ومحافظتى سيناء و. جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحى وحماية المستهلك – 2011 (سابق ذكره)

(71) جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحى وحماية المستهلك – التقرير السنوى الرابع للعام 2010/2011. www.wprregypt.com/VirtualFileSystem/VirtualFileSystem.ashx?path=File+System%2fReports%2fDeliverables%2fEWRA+Annual+Report+2010_11.pdf

(72) فى المتوسط تذهب 77 بالمئة للإستخدام المنزلى و3 بالمئة تجارى، 1 بالمئة صناعى، 8 بالمئة حكومى وقطاع عام، 2 بالمئة إستثمارى و9 بالمئة أخرى. جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحى وحماية المستهلك – 2011 (سابق ذكره)

(73) لا توجد إحصآت منشورة تظهر صافى الإستهلاك المنزلى لمياه الشرب بكل محافظة، لذلك تم الإعتماد فقط على نصيب الإستخدام المنزلى من إجمالى المياه المنتجة فى أربع محافظات فقط: قنا 80 بالمئة، البحيرة 70 بالمئة، القاهرة 65 بالمئة، الإسكندرية 62 بالمئة. أيمن عياد، خبير موارد مائية، مراسلة شخصية، 25.07.2013

(74) للحد الأدنى للإستحمام والطهى والشرب والصرف الصحى. فى: – http://www.thewatergleickpage.com/Human%20Right.pdf Gleick P. 1999 – The Human right to Water

(75) قناة وزارة الإسكان الظل IskanAlZil على يوتيوب
http://www.youtube.com/watch?v=eiOKYKWRfKc&feature=c4-overview&list=UUUu8wMGQMaRUk5exRbJ_VjA

(76) أرشيف وزارة الإسكان الظل؛ تاج صرف_صحى https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%B5%D8%AD%D9%89

(77) االجع أرشيف وزارة الإسكان الظل، تاج: صرف_صحى + خطر_عمرانى – https://www.diigo.com/search?adSScope=my&what=%23%D8%AE%D8%B7%D8%B1_%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%89%20%23%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%B5%D8%AD%D9%89&snapshot=no

(78) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2006 – توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقا لإتصال المسكن بمرفق الصرف الصحى

(79) فى تصريح لوزير المرافق السابق، عبد القوى خليفة، أشار إلى الإحتياج إلى 80 مليار جنيه لتوصيل 40 مليون مواطن بالصرف الصحى، أى متوسط 2000 جنيه للفرد. فى: 80 مليار جنيه لاستكمال شبكة الصرف الصحي في مصر، أخبار اليوم، 22.10.2012 / http://www.masress.com/akhbarelyomgate/82557

(80) Dorman W.J. 2007 – The Politics of Neglect The Egyptian State in Cairo 1974–98 https://eprints.soas.ac.uk/155/1/Dorman_Politics_of_Neglect.pdf

(81) تم رصد نحو 20 إحتجاج على مدار ستة أشهر ضد مشاكل الصرف الصحى أو غيابه. راجع أرشيف وزارة الإسكان الظل، تاج: صرف_صحى + إحتجاج https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%B5%D8%B1%D9%81_%D8%B5%D8%AD%D9%89%20%D8%A5%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC?type=all&sort=updated

(82) تم إنشاء محطة صرف صحى مصغرة فى قرية عزبة يعقوب بمركز الفشن ببنى سويف تكلفت 200 إلى 250 جنيه للفرد. م. سامح غالى، مؤسسة معاً. حوار بتاريخ 09.01.2013

(83) للمزيد عن مرافق وتقنية ملائمة للصرف الصحى، الرجاء الإطلاع على أبحاث وكتب د. دنكان مارا http://www.personal.leeds.ac.uk/~cen6ddm/PubsIndex.html

(84) قناة وزارة الإسكان الظل IskanAlZil على يوتيوب
http://www.youtube.com/watch?v=8DqpRiS3rRA&list=UUUu8wMGQMaRUk5exRbJ_VjA

(85) أرشيف وزارة الإسكان الظل؛ تاج كهرباء وتاج غاز https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1

(86) معهد التخطيط القومى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة – مصر، تقرير التنمية البشرية، 2010 http://www.undp.org.eg/Portals/0/NHDR%202010%20arabic%20f.pdf

(87) أرشيف وزارة الإسكان الظل، تاج: إنقطاع_الكهرباء https://www.diigo.com/user/shadowmoh/%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1

(88) إحصآت عام 2010. موقع البنك الدولى – استهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة)

(89) http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC?order=wbapi_data_value_2009+wbapi_data_value+wbapi_data_value-last&sort=asc إطلاع: 07.09.2013

(90) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك، 2004 – فى: World Bank 2005 – Egypt towards a more effective social policy

(91) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – وصف محافظات مصر بالأرقام، 2010. نصيب الفرد من إستهلاك كهرباء الإنارة – http://www.eip.gov.eg/Periodicals/WasfMisGovs2010.aspx?ID=3

(92) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – وصف محافظات مصر بالأرقام، 2010. إتصال الوحدات للسكنية بالغاز الطبيعى – http://www.eip.gov.eg/Periodicals/WasfMisGovs2010.aspx?ID=3

(93) وزارة الإسكان الظل. http://blog.shadowministryofhousing.org/2012/12/21.html

باحث رئيس

يحيى شوكت

باحث مساعد

عمرو أبو طويلة

كتابة مقالات

رحمة بافلار

دوز فاندوزيليير

رشا عروس

شاركوا بالبحث

دينا خليل

منى الصباحى

تحرير

ليلى حافظ

إزيس قاصم

نهال الميرغنى

خرائط ورسومات بيانية

يحيى شوكت

عمرو أبو طويلة

الإخراج الفني

هشام الفقى



برامج محتوى مفتوح تم إستخدامها:
Apache OpenOffice
Tagxedo



بعض الحقوق محفوظة

العدالة الإجتماعية والعمران - خريطة مصر

منشور برخصة المشاع الإبداعي: النِّسبة-غيرالتجاري-بذات الرُّخصة3.0.

Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 3.0 Unported License


وزارة الإسكان الظل

ShadowMinistryOfHousing.org

## تابعوا المدونة

shadowministryofhousing.org

## إتفرجوا عالأفلام

youtube.com/user/IskanAlZil

## تابعونا على تويتر

@IskanAlZil

## تصفحوا الأرشيف

diigo.com/user/shadowmoh